

الجماعات الإسلامية والثورة المصرية

أ. نجوان الأشول (٥)

القسم الأول: فترة قيام الثورة: موقف الجماعات ذات المرجعية الإسلامية من الثورة:

لم تكن الجماعات ذات المرجعية الإسلامية من بين الحركات التي دعت لمظاهرات ٢٥ يناير، فقد دعت إليها بشكل رسمي صفحة «كلنا خالد سعيد» وبدأ تنظيمها في يوم ١٥ من يناير ٢٠١١ من قبل حركات شبابية هي: حركة ٦ أبريل وحملة دعم ترشيح البرادعي، حركة كفاية، شباب من أجل العدالة والحرية، الاشتراكيون الثوريون. ثم التحق بهم في يوم ١٧ من يناير ٢٠١١ شباب الإخوان المسلمين^(١) لتكتمل دعوات التنظيم والحشد ليوم ٢٥ من يناير الذي تحول من مظاهرة تطالب بإقالة وزير الداخلية إلى ثورة تطالب بإسقاط النظام بعد أن التحم بهم الشعب المصري بشكل كبير يوم ٢٨ من يناير «جمعة الغضب» مكوناً الكتلة الحرجة لإسقاط النظام. وفيما يلي رصدًا لموقف الجماعات ذات المرجعية الإسلامية من المشاركة في الثورة:

أولاً: جماعة الإخوان المسلمين:

تعدُّ حركة الإخوان المسلمين من أهم الحركات الاجتماعية ذات المرجعية الإسلامية في مصر وأكثرها تنظيمًا، وقد استطاعت الحفاظ على بنيتها التنظيمية رغم التضيق الذي مارسه الأنظمة السياسية ضدها. وقد أعلنت الجماعة بعد قيام ثورة تونس في بيانها المنشور في تاريخ ١٩ من يناير ٢٠١١ تحليلاً سياسياً لثورة الشعب التونسي التي نجحت في التغيير. وأكد البيان «أن ما حدث وما زال يحدث في تونس الشقيقة مثل

مقدمة:



لم تكن ثورة يناير حدثاً تم الاستعداد والتجهيز له من قبل القوى المعارضة لنظام مبارك، بل كانت مفاجئة للقوى المشاركة فيها كما كانت مفاجئة لنظم الحكم، بيد أنها تُعدُّ ثمرة لنضال سياسي طويل اتخذ أشكالاً مختلفة وانتهى بالتحام الشعب مع القوى المعارضة للنظام التي أشعلت ثورة اعتُبرت تحدياً حقيقياً على المستوى الفكري والعملي لكل القوى المشاركة فيها. ففي الوقت الذي حسم فيه الكثير من الحركات الاجتماعية موقفها من الحاكم المستبد بجواز أو ضرورة الخروج عليه، كانت هناك حركات لم تحسم موقفها بعد من هذه القضية وكانت لا تزال تقف في دائرة تعريف الاستبداد، وبحث ما إذا كان الأصلح هو الخروج أم الخنوع حتى يأتي الله بأمر من عنده! وأقصد هنا على وجه التحديد بعض الحركات ذات المرجعية الإسلامية.

هذه الدراسة سوف ترصد على وجه التحديد موقف وأداء الحركات ذات المرجعية الإسلامية من الثورة والأحداث التي تلتها طيلة عام هو عام ٢٠١١. وتنقسم إلى قسمين رئيسين، هما:

القسم الأول: فترة قيام الثورة: موقف الجماعات ذات المرجعية الإسلامية من الثورة.

القسم الثاني: فترة ما بعد التنحي: الموقف من الأحداث والفواعل في المشهد السياسي.

(٥) باحثة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مدير مكتب البرامج الثقافية في مؤسسة مدى للتنمية الإعلامية.

الباحثة كونها شاركت في الثورة منذ بدايتها، اعتمدت أيضاً على شهادتها المباشرة من الميدان أو من حضورها الاجتماعات المغلقة.

سادسًا: الإفراج والعفو العام عن جميع المعتقلين السياسيين، وعن كل الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن من محاكم استثنائية غير مختصة بمحاكمة المدنيين كحاكم أمن الدولة أو المحاكم العسكرية.

سابعًا: الاستجابة الفورية للمطالب الفئوية التي أعلنها ويطالب بها أصحابها منذ سنوات طويلة.

ثامناً: حرية تكوين الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار، وإلغاء القيود المفروضة على إصدار الصحف وعلى كل وسائل الإعلام.

تاسعًا: محاكمة المفسدين الذين تضخمت ثرواتهم بصورة غير طبيعية خلال السنوات الماضية.

عاشراً: إعادة الحيوية إلى المجتمع الأهلي المصري، وإلغاء تدخل الجهات الأمنية في كل الشؤون الداخلية في الجامعات والمدارس والنقابات والأوقاف والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية.

ومع انتشار دعوات التظاهر في يوم ٢٥ من يناير، وجّه النظام تهديدات صريحة لأعضاء مكتب الإرشاد وتحذيرات لجميع مسؤولي المكاتب الإدارية في الجماعة تحذيرهم من الاشتراك في المظاهرات، وردت الجماعة في بيانها الصادر يوم ٢١ من يناير بعد اجتماع مكتب الإرشاد بأنها ترفض هذه التهديدات، وانها لن تمنع شبابها ورجالها من المشاركة في فعاليات اليوم كأفراد وليس كجماعة.

ومع تحول المظاهرات في يوم ٢٥ من يناير ٢٠١١ إلى بوادير ثورة حقيقية في مصر، اجتمع عدد من أعضاء مكتب الإرشاد مع عدد من شباب الإخوان الذين نسقوا العمل مع الحركات الاحتجاجية ليستمعوا منهم حول تقديرهم للموقف^(٣)، وبعد هذا الاجتماع أصدر مكتب الإرشاد بيانه في ٢٦ من يناير ٢٠١١ بمشاركة الجماعة بشكل رسمي في جمعة الغضب، محددة موقفها على النحو التالي^(٤):

١- أن حركة الشعب المصري التي بدأت يوم ٢٥ من يناير وكانت سلمية وناضجة ومتحضرة يجب أن تستمر هكذا ضد الفساد والقهر والظلم حتى تتحقق مطالبه الإصلاحية المشروعة، وعلى رأسها حل مجلس الشعب المزور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتحت إشراف قضائي كامل.

٢- على النظام في مصر أن ينزل على إرادة الناس، ويسارع بإجراء الإصلاحات المطلوبة، وألا يتعرض للمتظاهرين بسوء، وأن يفرج فوراً عن كل المعتقلين في هذه الأحداث وما قبلها.

٣- أن الإخوان المسلمين بوصفهم جزءاً من نسيج المجتمع المصري يدعون كل الشعب إلى التعاون على البر والتقوى، وإلى العمل على تحقيق العدل، وإلى إرساء قواعد الحق وتقديم مصلحة الأمة على كل المصالح الفردية والفئوية، ويهيّبون في

حالة واقعية وعملية لما يعرفه أهل القانون والساسة، مثل الشرعية الشعبية التي هي فوق الشرعية الدستورية، وهو في الوقت نفسه يمثل رسالة واضحة لا لبس فيها إلى كل الجهات في الخارج والداخل^(٢).

وقد طالبت جماعة الإخوان في البيان النظام «نظام مبارك» الذي يملك القدرة على الإصلاح والتغيير إذا كانت لديه الإرادة والرغبة في ذلك - بضرورة التحرك وتحمل المسؤولية والبدء في مسيرة إصلاح جادة، وحددت الجماعة مطالب عشرة لابد النظام من تليتها بشكل فوري، وهي:

أولاً: إلغاء حالة الطوارئ المفروضة على المصريين منذ ثلاثين عاماً، خاصة أنها لم تحقق الأمن ولم تمنع الجريمة طوال هذه السنين.

ثانياً: حل مجلس الشعب المزور بإصدار قرار جمهوري من رئيس الجمهورية، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لتكوين مجلس جديد يُعبّر عن إرادة الأمة ويحقق آمال وطموحات المصريين، وتحت إشراف قضائي كامل.

ثالثاً: إجراء تعديلات دستورية لازمة وسريعة للمواد: ٥، ٧٦، ٧٧، ٨٨، ١٧٩ لضمان حرية الترشح وديمقراطية الاختيار في الانتخابات الرئاسية المقبلة تحت الإشراف القضائي الكامل، وإلغاء التعارض الدستوري، وتحقيق التوافق مع ثوابت وتاريخ وثقافة وحضارة هذا البلد العظيم.

رابعاً: العمل السريع والفعال على حل مشكلات المواطنين الحرجة باعتباره بداية لمسيره إصلاح اقتصادي حقيقي يحقق العدالة الاجتماعية بتوفير السلع الضرورية والدواء خاصة، وإصلاح منظومة التعليم والصحة مع إمكانية توافر الموازنات اللازمة لذلك عبر:

١- فوائض الصناديق الخاصة التي تبلغ ميزانيتها أكثر من ١٢٠٠ مليار جنيه، ويتحكم فيها الفساد.

٢- مخصصات الوزراء وكبار رجال الدولة.

٣- وقف ضخ الغاز والبتروال المصدر للصهاينة وإعادة النظر في سعره وتصديره إلى دول أخرى.

٤- إعادة النظر في أسعار الأراضي التي تم تخصيصها لبعض رجال الأعمال وللفسادين وسدنة النظام، وهذه تُقدّر بمئات المليارات وبيع ما لم يُستخدم منها بالمزاد العلني لصالح الشعب.

خامساً: إعادة النظر وفوراً في السياسة الخارجية المصرية، وخاصة بالنسبة للصهاينة، وضرورة قطع العلاقات معهم، مع دعم الجهاد الفلسطيني، وعلى رأسه المقاومة الباسلة لتحرير أرض فلسطين أرض العروبة والإسلام، وإقامة الدولة الفلسطينية عليها وعاصمتها القدس.

جميع الأحزاب والقوى السياسية والشعبية، وأن يتم إعلان ذلك في وثيقة تحدد كل الخطوات الزمنية لتنفيذها. وبناء على ذلك شاركت الجماعة في جولة الحوار التي جرت في ٥ من فبراير ٢٠١١ ووضعت شروطها الأربعة على النحو التالي^(٧):

أولاً: أن يكون الحوار شاملاً، يستوعب كل القوى الوطنية والجماعات السياسية والأحزاب وعلى رأسهم ممثلون حقيقيون للشباب.

ثانياً: أن يتم في مناخ مختلف عن المناخ السابق، وذلك يقتضي تأكيد احترام الحريات العامة، والتنفيذ الفوري لأحكام القضاء المعطلة بواسطة السلطة ووقف الحملات الإعلامية الحكومية التي ترمي لتشويه ثورة الشعب، وإتاحة فرص متكافئة في جميع وسائل الإعلام القومية، والإفراج الفوري عن المسجونين السياسيين والمعتقلين، ولاسيما الذين اعتُقلوا في أحداث المظاهرات الأخيرة.

ثالثاً: أكدت الجماعة إصرارهم على التمسك بمطالب الشعب، والتي أعلنها الملايين في المظاهرات المستمرة في مصر وعلى رأسها تنحي رئيس الدولة، ومحاكمة المسؤولين عن إراقة الدماء في المظاهرات السلمية، وحل المجالس النيابية المزورة، والإلغاء الفوري لحالة الطوارئ، وتشكيل حكومة انتقالية تتولى السلطة التنفيذية، حتى تتم الانتخابات النيابية بطريقة نزيهة وحرّة تحت إشراف قضائي كامل.

رابعاً: ضرورة تأمين المظاهرين، وكفالة حريتهم في التظاهر السلمي، حتى تتحقق مطالبهم المشروعة.

وقد تم الاتفاق في هذا الحوار على النقاط التالية:

- ١- الإقرار بأن حركة الشعب التي بدأت في ٢٥ يناير حركة وطنية وشريفة.
- ٢- ضرورة الحفاظ على سلامة المظاهرين، والإقرار بحقهم الكامل في التظاهر السلمي في أي وقت لمراقبة تنفيذ مطالبهم والتعبير عن رأيهم.
- ٣- إنهاء حالة الطوارئ بمجرد تحسن الظرف الأمني وقبل إجراء أي انتخابات مقبلة.
- ٤- تعديل المواد (٧٦، ٧٧، ٨٨) وما يلزم من تعديلات دستورية أخرى تتطلبها عملية الانتقال السلمي للسلطة.
- ٥- تشكيل لجنة تضم أعضاء من السلطة القضائية وبعض الشخصيات السياسية، تتولى دراسة واقتراح التعديلات الدستورية وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكتملة في ميعاد ينتهي في الأسبوع الأول من مارس.
- ٦- ملاحقة الفاسدين، والتحقيق مع المتسببين في الانفلات الأمني والأميرين والمنفذين لإطلاق النار على الشباب ومحاكمتهم فوراً.

هذه الظروف بالجميع أن يكونوا على قلب رجل واحد ضد الظلم والجور والفساد والتزوير، وبسلمية وجدية وواقعية، دون إضرار بالمؤسسات أو الممتلكات العامة والخاصة ويصبرون على ذلك حتى تتحقق مطالب الشعب المشروعة .

وفي فجر يوم ٢٨ من يناير ٢٠١١ -حيث تطورت الأحداث بشكل واضح- تم إلقاء القبض على حوالي ٣٤ عضواً من الجماعة^(٨)، وفي يوم السبت ٢٩ من يناير ٢٠١١ أصدرت الجماعة بياناً لم تذكر فيه أي إشارة عن المعتقلين وكان أهم ما جاء فيه هو تحديد المطالب بشكل واضح وهي^(٩):

- ١- إلغاء حالة الطوارئ فوراً ودون إبطاء.
 - ٢- حل مجلسي الشعب والشورى والدعوة إلى انتخابات جديدة تحت إشراف قضائي كامل.
 - ٣- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين.
 - ٤- تشكيل حكومة وطنية من غير الحزب الوطني تتولى إجراء الانتخابات ونقل السلطة.
 - ٥- تشكيل لجنة وطنية للتحقيق وتقصي الحقائق في وقائع استخدام العنف والقتل غير المبرر ضد المظاهرين.
- وأنهاي الإخوان بيانهم بتأكيد استمرار الثورة «ونحن مصرون على الاستمرار في هذه الانتفاضة السلمية حتى تتحقق مطالب الشعب العادلة الكاملة غير منقوصة، قبل أن يحصل ما لا نتمناه لوطننا الحبيب، وقد أن لليل أن ينجلي وللقيد أن ينكسر».

ويتضح من السابق أن جماعة الإخوان المسلمين باعتبارها جماعة إصلاحية كانت تحركاتها تتسم بالبطء وعدم الثورية. فبالرغم من تلاحم شباب الإخوان المسلمين مع الثورة من البداية، فإن الجماعة لم تتخذ موقفاً رسمياً بالمشاركة في المظاهرات إلا بعد أن تأكد لها أن هناك تغييراً حقيقياً سيحدث في مصر على غرار ما حدث في تونس، وهنا قررت الجماعة أن تشارك في الثورة كجماعة وبالفعل كان لمشاركتها أثر كبير في نجاح الثورة والحفاظ على أرواح المظاهرين المعتمدين في ميدان التحرير.

ومع تصميم المظاهرين على مطالبهم بضرورة إسقاط النظام وتنحي مبارك عن سدة الحكم، وجد النظام نفسه مضطراً للدعوة إلى حوار وطني ودعا إليه جماعة الإخوان المسلمين التي خشيت أن يكون دخولها في حوار مع النظام من خلال نائب رئيس الجمهورية آنذاك عمر سليمان هي طريقة للالتفاف على الثورة، وبالتالي رغم تحفظها على المشاركة في الحوار الوطني الذي أطلقه عمر سليمان فإنها وافقت على المشاركة بشرط أن يكون الحوار جاداً منتجاً يبتغي المصلحة العليا للوطن ويحقق مطالب الجماهير، وأن يكون متكافئاً بهدف التوافق حول طريقة الخروج من الأزمة العنيفة التي أوصلنا إليها النظام، وبمشاركة

يستمر من أدنى بالبلاد إلى حافة الهاوية - نسأل الله أن يعافينا منها-، ولكن الكلام على كيفية حدوث ذلك إلى الأفضل لا إلى الأسوأ، ولا يمكن الاستمرار في دفع البلاد إلى مزيد من الفوضى، وما نحن قد رأينا كيف أدنى غياب مرفق واحد - وهو الشرطة- إلى أنواع المفسد و المخاوف والسلب والنهب؛ فكيف يطالب البعض باستمرار ما يؤدي إلى الفوضى، وقد أخرج المجرمون من السجون، وتسلحوا بالأسلحة المسروقة؟! فكيف إذا زاد الأمر بفراغ باقي المرافق: من التجارة الداخلية، والتأمين، والتجارة الخارجية، واحتياجات البلاد من الغذاء والوقود، وغيرها؟! وكيف إذا غابت مرافق الاقتصاد والبنوك -وبخاصة البنك المركزي- والمرئيات والمعاشات والمصانع والأنشطة التجارية -ولو لمدة وجيزة-؟! كل هذه المفسد وأضعافها من التقاتل وسفك الدماء وانتهاك الحرمات سوف تكون هي النتيجة للتغيير الذي يعقبه فراغ، خاصة مع غياب قيادة للمظاهرات، وعدم توحيد الأحزاب السياسية؛ فمن يدفع البلاد لمزيد من الفوضى بحجة التغيير مع كل ما ذكر سيحمل نتائج ذلك كله أمام الله عز وجل... الخ».

ودعا البيان إلى عدد من النقاط التي اعتبرها لازمة للخروج من الأزمة تمثلت في: دعوته إلى إلغاء قانون الطوارئ، السعي إلى تعيين الأكفاء الذين يتقنون الله في جميع الوزارات والمصالح، محاربة الفساد، إصلاح التعليم، إصلاح الإعلام، الدعوة إلى العفو والصّفح عن كل من بدر منه إساءة أو اعتداء من أفراد الشرطة^(٩).

إلا أنه في يوم ٨ من فبراير ٢٠١١ وفي المؤتمر الذي أقامته الدعوة السلفية تحت مسمى «المؤتمر السلفي» بالاسكندرية وجه الدكتور محمد اسماعيل المقدم الشكر للشباب وبشكل ضمنى اعترف بفضلهم في تغيير الوضع وقال: «شكراً إلى الشباب فقد أهدوا إلى الأمة أئمن هدية ونعتذر إلى الشباب الذي كنا بالأمس لا نقدرهم حق قدرهم فإنهم أجبرونا على أن نؤمن بقدرهم وصمودهم ورجولتهم».

وعلى الجانب الآخر عبر عن السلفية المدخلة الشيخ محمد سعيد رسلان، الذي أعلن في خطبة له بعنوان «حكم الإضرابات والمظاهرات والثورات» «إن الشباب لا ينازعون من أجل الضروريات ولا من أجل الكماليات، أكثر الناس ينازع من أجل أن يسلموها (البلد) رخيصة ولقمة سائغة إلى أعداء الله وأعداء رسول الله وأعداء الإسلام»^(١٠). واعتبر رسلان في محاضرة أخرى أن ما يحدث في مصر هو جزء من خطة الأخبار الماسون وأنبياء إسرائيل وشيوخ صهيون.

٢- **الموقف المؤيد للثورة:** وتعتبر أهم الحركات السلفية التي أيدت ثورة ٢٥ يناير منذ بدايتها هي السلفية الحركية التي جرى اعتقال رموزها وأعضائها وعانت من الأمن الكثير، ولم تكتف

٧- تحرير وسائل الإعلام والاتصالات، وعدم فرض أي قيود على أنشطتها تتجاوز أحكام القانون، ومن ثم وقف الحملات الإعلامية الموجهة لتشويه ثورة الشعب.

٨- تشكيل لجنة وطنية للمتابعة تضم شخصيات عامة ومستقلة وممثلين عن الحركات الشعبية، تتولى متابعة التنفيذ الآمن لما تم التوافق عليه.

ونجد أن الجماعة في هذا التوقيت توخت عدم التحرك منفردة وحرصت على العمل المشترك مع جميع التيارات السياسية في مصر، وأكدت أنها جزء من الشعب وأنها تتبنى مطالبه بشكل كامل، كما أنها ليست لها أجندة خاصة بعيدة عن الشعب وأنها لا تريد ركوب الموجة، وكذلك لن ترشح أحداً لرئاسة الدولة.

وفي السابع من فبراير ٢٠١١، بعد أن أصدر النظام بياناً أعلن فيه أنه تم التوافق عليه من جميع القوى السياسية، رفضته الجماعة ورفعت سقفها لكي يتماشى مع السقف الشعبي وهو لا رحيل قبل سقوط النظام وتنحي مبارك، ورفضت أي معوقات دستورية وضعها رجال القانون لمبارك، كما أكدت تسكها بما جاء في بياناتها السابقة وشككت من مصداقية المسؤولين وجديتهم في الإصلاح.

ثانياً: الحركات السلفية:

تختلف مواقف الحركات السلفية من الثورة فمنها من عارض النزول بل والثورة برمتها، ومنهم من أيدها، وثالث فضل الصمت،

١- **الموقف المعارض للثورة:** فقد اتجهت الدعوة السلفية بالإسكندرية على لسان أبرز شيوخها الشيخ ياسر برهامي إلى رفض الثورة أو التحرك ضد الحاكم. ففي ٢١ من يناير ٢٠١٢ في إجابته عن سؤال «ما حكم المشاركة في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التي دعا لها عدد من الناشطين على الإنترنت اقتداء بثورة تونس؟ أجاب الشيخ ياسر برهامي بأنه «تقديماً وتغليظاً لأمن العباد والبلاد في هذه الفترة العصبية، وتقويماً لمقاصد الأعداء التي تهدف إلى نشر الفتنة نرى عدم المشاركة في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير،.....، المشايخ في الاسكندرية جميعهم-بعد تشاورهم- متفقون على ما ذكرته في إجابتي»^(٨).

وقد أصدرت الدعوة السلفية العديد من البيانات أبرزها البيان الثالث يوم ١ من فبراير ٢٠١١، والذي بدأ بقول الله تعالى (وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ)؛ ويقرر البيان أنه «ما نزل بلاء إلا بذنب، وما رُفِعَ إلا بتوبة؛ فلا بد من توبة صادقة جماعية»، واستمر البيان في تعبيره عن رؤية الدعوة السلفية الراضية للثورة بقوله... «إن تغيير الوضع السابق على الأحداث ضرورة حتمية؛ فلا يمكن أن

جديداً من الإرهابيين، وقد فتحت باباً لاعتناقهم أفكار تنظيم القاعدة أو غيره.

وقد استنكرت الجماعة الإسلامية استبعادها من المشاركة في الحوار الوطني الذي دعا إليه اللواء عمر سليمان: نائب رئيس الجمهورية مع القوى الوطنية. وأشارت الجماعة إلى أن أحد أهم أسباب الانفجار الذي حدث في أعقاب مظاهرات ٢٥ يناير هو الإقصاء المتعمد للتيارات السياسية ويأتي على رأسها التيار الإسلامي.

رابعاً: الطرق الصوفية:

في رسالة من آل العزائم يوم ٣٠ من يناير ٢٠١١، بعنوان «رسالة جماعة آل العزائم إلى الشعب المصري» أيدت فيها الطريقة العزمية - التي تُعدُّ من أهم وأكبر الطرق الصوفية وأكثرها شهرة- مظاهرات الشباب مؤكدة أنها تأتي ضمن حرية الرأي والتعبير شرعاً وقانوناً، وطالبت مؤسسات الدولة بالاستجابة إلى مطالب الشباب وتأمين مستقبلهم بخطة واضحة^(١٧).

من السابق يتضح لنا أن هناك اختلافاً كبيراً بين الجماعات ذات المرجعية الإسلامية من الثورة والخروج على الحاكم، فقد حسمت جماعة الإخوان المسلمين بشكل واضح موقفها في ضرورة الخروج على نظام مبارك والالتحام مع الشعب رغم التأخر في اتخاذ القرار لأسباب أمنية وذلك لخشيته على التنظيم من أن يتكرر سيناريو ١٩٥٧ وأن يتم القضاء على الجماعة وتواجدها في مصر. وقد حسم العديد من رموز السلفية الحركية موقفهم من هذه القضية وذلك بتأييد الخروج على النظام، بل المشاركة في تظاهرات ٢٥ يناير، ودعوة الناس للنزول. أما الجماعة الإسلامية فقد كانت تخشى في حالة فشل الحركة الشعبية أن يتعرض رموزها لبطش أجهزة الأمن، خاصة هؤلاء المحكوم عليهم بالإعدام، لذلك نجد مواقف متعددة خرجت من رموزها توافقت على مباركة الإعلان عن الغضب مع قبول ما قدمه الحاكم من تنازلات باعتبارها كافية لإصلاح الأوضاع في مصر.

على الجانب الآخر، نجد أن هناك جماعات فضلت عدم الخروج على الحاكم أو النظام باعتباره ضرراً أكبر من تواجد الحاكم الظالم نفسه، فلقد رأت أن الثورة المصرية قد تؤدي إلى الفوضى العارمة التي سوف تضر بالبلاد ومصالح العباد معاً، لذا رفضت الخروج ودعت الناس إلى عدم الخروج، بل إنها أصدرت في بعض الأحيان فتاوى بتحريم الخروج وأن ذلك ليس في الدين من شيء. وقد غيّر بعض رموز هذه الحركات من موقفهم بعد استمرار قوة وتصميم المتظاهرين في التحرير وفي ميادين المحافظات.

رموز هذه الحركة بالتأييد فقط بل شاركت في تظاهرات التحرير مثل الشيخ محمد عبد المقصود^(١١) والشيخ نشأت أحمد^(١٢) والشيخ فوزي السعيد. وقد شارك المئات من أبناء هذه المدرسة في اعتصامات ميدان التحرير طوال أيام الثورة من ٢٥ من يناير حتى تنحي الرئيس مبارك يوم ١١ من فبراير. وقد كان لمشاركة رموز هذه المدرسة وإلقاءهم الكلمات في جموع الشباب بالتحرير أثر كبير في رفع همهم ومعنوياتهم بشرعية ما يقومون به، ومن ثم حثهم ذلك على مزيد من الصمود في تلك الاعتصامات والتظاهرات حتى نهايتها.

٣- **موقف الصامتين:** ويعكسه موقف الشيخ أبو اسحاق الحويني، الذي فضل الصمت على الحديث في الأمر برمته، لكنه قبل الثورة كانت له مواقفه الواضحة من المظاهرات باعتبارها تقليداً للغرب .

٤- **الموقف الملتبس:** ويعكسه بشكل واضح الشيخ محمد حسان^(١٣)، والذي حذر «من الفوضى وطالب الشباب بالحفاظ على الممتلكات العامة»، ويوم الخميس ٣ من فبراير ذهب حسان إلى التحرير وكان السبب كما قال هو «ترشيد هذه الطاقات وضبط حماس الشباب وعدم الانفلات، وحذر من عدم وضوح اتجاه ما يحدث اليوم في البلاد»^(١٤). ثم ظهر الشيخ حسان في قناة الأزهرى يوم ٨ من فبراير ليثني على الشباب وما قاموا به داعياً مبارك إلى التنحي عن الكرسي احتراماً لإرادة شعبه وأن هذا لا ينقص من قدره وقال: «هل نقص قدر الحسن بن علي حين تنازل عن الخلافة لمعاوية من أجل أن يحقن الدماء؟ لا، بل ازداد قدره ومحبه في قلوب المسلمين»^(١٥).

ثالثاً: الجماعة الإسلامية:

ظهر موقف الجماعة الإسلامية من خلال أهم رموزها وهنا نجد اختلافاً في ردود الفعل، فقد دعا ناجح إبراهيم الشعب في مقالة نُشرت على موقع الجماعة الإسلامية تحت عنوان «ارحموا عزيز قوم ذل» في ٣ من فبراير ٢٠١٢، إلى إنهاء حالة الاعتصام في الميدان باعتبار أن خطاب مبارك في ١ من فبراير يضع مصر أمام عهد جديد وحذر من أن تتعرض مصر إلى الفوضى والتي تعد خطيرة للغاية، ودعا المتظاهرين في التحرير إلى «ألا تغلب عليهم نظرية المؤامرة» والا يعتبروا ما يقدمه مبارك خدعة وألا يطلبوا المستحيل حتى لا يؤدي ذلك إلى إحراق مصر، وقال: «ماذا تريدون أكثر من ذلك؟!»، داعياً إلى ضرورة الرضا بما قدمه مبارك من وعود حماية لمصر من الفوضى^(١٦).

أما عصام درباله فقال إن الهجوم المتعمد على المتظاهرين المحتجين في ميدان التحرير جريمة لا تُغتفر، ولن تسقط بالتقادم.. وانتقد استخدام البلطجية والحل الأمني في إنهاء التظاهرات السلمية، داعياً إلى أن مثل هذا الحل قد يؤدي إلى استخدام الشباب إلى العنف وقد يولد ذلك جيلا

المسلمين على توصيلها قبل تنحي مبارك للقوى السياسية، وكان أبرزها إعلانها عدم قيامها بتقديم مرشح للرئاسة، ورفضها الدخول في الحوار الوطني مع نائب رئيس الجمهورية إلا في وجود باقي القوى السياسية والحركات الثورية.

بينما اتسم الشهر الأول من عمر الثورة بعد إسقاط مبارك بحالة من الحذر، خاصة أن حركات الثورة المضادة كانت ترتب صفوفها بشكل قوى في ظل وزارة أحمد شفيق التي عينها مبارك قبل إسقاطه، وأبقى عليها المجلس العسكري، وفي ظلها بقي جهاز أمن الدولة يعمل بكل أدواته والتي كان من بينها: تمزيق النسيج الوطني، بث روح الفرقة بين القوى السياسية، استمرار اعتقال الناشطين السياسيين، الأمر الذي دفع القوى السياسية والثورية إلى الدعوة إلى جمعة الخلاص والتطهير في ٢٥ من فبراير وذلك للمطالبة بإقالة رؤساء الصحف القومية، وحل جهاز أمن الدولة، وتطهير أجهزة الدولة من رجال مبارك، وإقالة الفريق أحمد شفيق من رئاسة الوزراء.

إلا أن التوافق والانسجام والتعاون بين الحركات الإسلامية وبعضها البعض وبينهم وبين بقية القوى السياسية ما لبث أن تعرض إلى تحديات كبيرة بعد قيام المجلس العسكري بتشكيل لجنة التعديلات الدستورية في ١٤ من فبراير ٢٠١١^(١٨)، بهدف تعديل بعض مواد الدستور المصري وتحديد قواعد الاستفتاء الشعبي على التعديلات الذي يُعقد خلال شهرين من تاريخ تأسيسها، وفي ضوءها يتم عقد انتخابات برلمانية ورئاسية وذلك لكي يسلم المجلس العسكري السلطة للمدنيين خلال ستة أشهر على الأكثر^(١٩). ومع تشكيل هذه اللجنة تعرض التوافق بين القوى السياسية والثورية إلى تحديه الأول وهو قيام بعض القوى السياسية وناشطون أقباط^(٢٠) بالاعتراض على تشكيل اللجنة باعتبارها حوت أحد عناصر جماعة الإخوان المسلمين فيها. وبالرغم من أن هذه اللجنة كانت مهامها منصبية على تغيير بعض نصوص دستور ١٩٧١، فإن جدلاً واسعاً انتشر حول المادة الثانية من الدستور المتعلقة باعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، وانقسمت القوى السياسية بين مؤيد ومعارض على تواجد المادة الثانية، الأمر الذي أدى إلى حالة من الاستقطاب الشديد بين القوى السياسية، وانقسام شديد بين مؤيدي التعديلات الدستورية ومعارضتي التعديلات الدستورية. وفي هذه الأثناء وضعت قضية الدفاع عن هوية مصر الإسلامية بوصفها قضية خلاف جوهري تترسست حولها الحركات الإسلامية ضد القوى «العلمانية». وقد ظهر الحديث حول هوية الدولة الإسلامية بشكل مبكر في بيان الدعوة السلفية بالإسكندرية الثالث الصادر في ١ من فبراير ٢٠١١^(٢١)، وبعدها جعلت القوى السلفية قضية الهوية قضية محورية في حراكها السياسي ما بعد الثورة، إلا أنه لم يلق انتباهاً من قبل القوى

وأيضاً موقف الجماعات والحركات الإسلامية من الشباب ومطالبها: نجد أن هناك تطوراً حدث في نظرة بعض الجماعات للشباب ومطالبهم، فقد تدرجت الرؤية لهم بتصاعد المطالب والتصميم على التواجد والاستمرار حتى رحيل النظام. ففي الوقت الذي أخذت فيه جماعة الإخوان المسلمين وقتاً لتفهم شبابها الذين شاركوا في التنظيم لهذه التظاهرات منذ البداية والتحمت بعد ذلك نزولاً على ما أثبتوه لمكتب الإرشاد من أن ما يحدث في مصر ثورة وليست مظاهرة، نجد أن الدعوة السلفية ومعها بعض رموز الجماعة الإسلامية شككت في إخلاص هؤلاء الشباب وانتمائهم للوطن، بل هناك من وصم الشباب باعتبارهم ينفذون مخططات ماسونية أو يعملون لحساب أجهزة مخابراتية خارجية.

إلا أن سقوط الشهداء واستخدام النظام أدوات القمع والقتل ضد المتظاهرين السلميين وإصرار الشباب على الاستمرار أدى إلى تغيير في موقف الدعوة السلفية والكثير من الشيوخ السلفية بشكل واضح، خاصة أن المطالب التي رفعها الشباب كانت مطالب جامعة ومشروعة تتعلق بأحلام المواطن والوطن معاً. وهنا نجد أن الكثير من الشيوخ عدلوا من مواقفهم، بل قدموا الشكر للشباب على تحريكهم للشارع المصري بعد أن أصيب بالشلل التام بسبب سياسات النظام وقمعه له طيلة عقود.

القسم الثاني: ما بعد التنحي: الموقف من الأحداث والفاعول في المشهد السياسي:

بعد تنحي مبارك عن الحكم وتسليمه المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، دخلت مصر في مرحلة جديدة من مراحل الكفاح من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وأثرت هذه المرحلة (التي سميت بالمرحلة الانتقالية) على كل الحركات الاجتماعية التي شاركت في الثورة، وما يعيننا هنا هو تسليط الضوء على الحركات ذات المرجعية الإسلامية، فقد فرضت هذه المرحلة -التي نحددها لأغراض بحثية بالفترة من النصف الأول من شهر فبراير ٢٠١١ حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١١- تحديات على هذه الحركات على ثلاثة مستويات: مستوى العمل مع باقي الحركات السياسية والائتلافات الثورية، مستوى العمل مع المجلس العسكري، المستوى الداخلي، على النحو التالي:

أولاً: العلاقات مع القوى السياسية والثورية في مصر:

اتسمت فترة قيام الثورة وما حوته من جُمع بداية من جمعة الغضب ١/٢٨ مروراً بجمعة الرحيل ٢/٤، وجمعة الصمود ٢/١١، حتى جمعة النصر ٢/١٨، برغبة واضحة من الحركات الإسلامية (خاصة جماعة الإخوان المسلمين) في العمل بشكل متناسق مع باقي القوى السياسية والائتلافات الشبابية. وظهر ذلك بشكل واضح في الرسائل التي حرصت جماعة الإخوان

عليها بمثابة مرجعية لهذه القوى عند وضعهم للدستور الجديد^(٢٣).

وأستمرت القوى السياسية في مصر تعمل بشكل توافقي حول ضرورة الدفع بسرعة لتقديم رموز النظام السابق للمحاكمة. وهنا توافقت القوى الثورية والسياسية وجماعة الإخوان المسلمين على الدعوة إلى مليونية ٨ أبريل^(٢٤) تحت اسم «جمعة التطهير والمحاكمة» للمطالبة بسرعة محاكمة الرئيس السابق حسني مبارك وأعوانه وإقالة مسؤولي الجامعات والمحافظات. وأيضاً للمطالبة بإنشاء مجلس رئاسي مدني عسكري يدير البلاد فترة انتقالية يتمكن خلالها من تحقيق مطالب الشعب واسترداد الأموال المنهوبة وحل المجالس المحلية والإفراج عن بقية المعتقلين وتطهير المؤسسات النقابية والإعلام من رموز الفساد. وفي هذا السياق وبالرغم من إعلان الدعوة السلفية بالإسكندرية^(٢٥) تأييدها هذه المليونية فإنهم اعترضوا على مطلب تنحية المجلس العسكري وإنشاء مجلس رئاسي مدني باعتبار ذلك مخالفاً للإرادة الشعبية التي أعلن عنها الشعب في موافقته على التعديلات الدستورية في الاستفتاء الشعب، والتي اعتبرتها الدعوة السلفية مؤشراً على دعم الشعب للمجلس العسكري وإدارته للبلاد حتى إقامة الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

وفي ضوء خشية القوى العلمانية من التنظيم الجيد لجماعة الإخوان المسلمين والذي سيمكنها من الفوز بمقاعد كثيرة في البرلمان، ولخشيتها من سيطرة الأحزاب الإسلامية على تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، بدأت هذه القوى في العمل على اتجاهين: الاتجاه الأول - وقد بدأ بشكل مبكر عن إعلان نتيجة الاستفتاء - وهو الضغط على المجلس العسكري لتأخير موعد الانتخابات المقرر انعقاده في شهر سبتمبر ٢٠١١^(٢٦)، وهذا ما كان يرفضه كل من القوى الثورية والجماعات الإسلامية. والاتجاه الثاني هو الدعوة إلى ما أطلق عليه «المبادئ فوق الدستورية»، حيث رأت أن وضع مثل هذه المبادئ قبل وضع الدستور سوف يؤدي إلى منع أي فصيل من الهيمنة على كتابة الدستور المصري بعد الثورة. وفي ضوء ذلك، دعا الدكتور يحيى الجمل، نائب رئيس مجلس الوزراء -آنذاك-، إلى مؤتمر الوفاق الوطني الذي كان يهدف بشكل أساسي إلى التوافق حول وضع تصور للمقومات الأساسية التي يتضمنها الدستور الجديد، ومعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور لتكون مرجعية لجميع القوى السياسية عند وضع الدستور^(٢٧). ولكن رفضت جماعة الإخوان المسلمين^(٢٨) حضور هذا المؤتمر واعتبرته محاولة وضع مبادئ أساسية للدستور التفتاً عن إرادة الشعب التي جاءت في الاستفتاء والتي وضعت كيفية رسم الطريق الآمن المؤدي إلى صياغة دستور جديد، وهذا

السياسية والثورية بسبب انشغالها بإسقاط مبارك. إلا أنه مع الاستفتاء تحولت قضية هوية مصر الإسلامية إلى القضية الحاسمة لقول نعم أو لا للتعديلات الدستورية، ولم تنتبه القوى السياسية بجميع أطرافها إلى قراءة المواد التي حوتها التعديلات الدستورية وإقامة مناقشات تحليلية وجدلية حولها، بل ركزت في معركتها للحشد ليوم الاستفتاء على قضية الهوية.

أثر الاستفتاء على التعديلات الدستورية بشكل كبير على التوافق بين القوى السياسية والثورية وأدى إلى شرح حقيقي بينهم، استنفادات به قوى الثورة المضادة وكذلك المجلس العسكري بشكل كبير، بحيث أضحى يلعب دور الموازن بين القوى السياسية تارة والهامي للقوى العلمانية من سيطرة الإسلاميين على الدولة تارة ثانية، وأصبح نموذج الثورة المصرية التوافقي الحضاري على المحك. ولكن مع البطء الشديد في تحركات المجلس العسكري لتحقيق مطالب الثورة ومحاكمة رموز النظام، بدأ الحديث عن ضرورة ترك الخلاف ورأب الصدع الذي سببه الاستفتاء خاصة أن قوى الثورة المضادة بدأت في تكتيل نفسها لخوض الانتخابات البرلمانية، وهنا بدأ الحديث عن ضرورة الاتحاد مرة أخرى، وجاء ذلك من خلال مبادرة جماعة الإخوان المسلمين التي كانت بعنوان «معاً نبدأ البناء: مبادرة من أجل مصر»^(٢٩)، وقد ضمت في بدايتها عدداً من ممثلي التيارات السياسية والفكرية والجمعيات الأهلية ونوادي هيئات تدريس الجامعات، وبعد اجتماعات دامت لعدة أشهر تم الإعلان عن تحالف سياسي تحت اسم «التحالف الديمقراطي من أجل مصر» والذي أنشئ بشكل رسمي في يوليو ٢٠١١ وضم ٤٠ حزباً سياسياً، وكان يعد أول كتلة سياسية بارزة تُشكّل بعد الثورة من مزيج من أحزاب مختلفة التوجه، وذلك في محاولة لسد الهوة بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية وغير الإسلامية. وشمل التحالف توجّهات أيديولوجية مختلفة:

الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية: شملت حزب الحرية والعدالة؛ وحزب البناء والتنمية، وحزب النور، وحزب الأصالة وحزب الفضيلة.

الأحزاب الليبرالية: حزب الوفد حزب الغد الجديد، الأحزاب القومية: حزب الكرامة.

أحزاب يسار الوسط: الحزب الناصري؛ وحزب العمل المصري؛ والحزب العربي الاشتراكي؛ والتوحيد العربي؛ وحزب الجيل، حزب الأحرار. وقد أصدر هذا التحالف وثيقة هي «وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر»، التي وضعت بمثابة لبنة للتوافق بين القوى السياسية المختلفة من أجل التعاون المشترك للخروج من حالة الاستقطاب والاصطفاف لمواجهة أعضاء الحزب الوطني المنحل. وكذلك وضعت لتكون مبادئها التي نصّت

٢٠١١، وبالرغم من محاولات من جانب عدد من أعضاء ائتلاف الثورة وشخصيات من حزب الوسط إلى توحيد المطالب وتغيير اسم الجمعة إلى جمعة التوافق الوطني، فإن الحركات الإسلامية (جماعة الإخوان المسلمين: حزب العدالة والحرية، الدعوة السلفية: حزب النور، الجماعة الإسلامية، الجبهة السلفية، الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح)^(٢٩)، رفعت مطالب الدفاع عن الإرادة الشعبية وهوية مصر الإسلامية ورفض المبادئ فوق الدستورية بشكل كبير في ميدان التحرير، الأمر الذي دفع بالعديد من القوى الليبرالية إلى مغادرة الميدان. وفي الحقيقة أثارت هذه المليونية جدلاً واسعاً حول وزن الحركات السلفية ومدى تواجدها في الشارع وتأثيرها على الساحة السياسية، ومدى ديمقراطية ممارستها واستجابتها لمتطلبات التوافق الوطني، بل أيضاً ثار تساؤل حول إمكانية تواجد تحالف بينها وبين المجلس العسكري (لأنها رفعت أيضاً شعارات تؤيد المجلس العسكري وتخون القوى الثورية باعتبارها قوى فوضوية). هذه الجمعة وهذا الحشد الكبير الذي أُطلق عليه إعلامياً من جانب القوى العلمانية «جمعة قنهار» دفع القوى الليبرالية إلى البحث عن شريك إسلامي يستطيع أن يحشد ضد السلفيين بشكل كبير ووجدوا ضالته في الحركات الصوفية، وبدأت بالفعل عملية التواصل مع القوى الصوفية للحشد لجمعة «من أجل مصر أو في حب مصر» ١٢ من أغسطس ٢٠١١^(٣٠). والتي سميت أيضاً جمعة «مصر مدنية»، إلا أن تحرك بعض الشخصيات الإسلامية واتصالها بالحركات الصوفية الكبيرة وطلبوا منها ألا يتم استغلالها سياسياً لحساب تيار سياسي، ساهم في عدم نجاح هذه الجمعة بالشكل المخطط له.

مع مقتل جنود مصريين على الحدود مع إسرائيل، دعا العديد من الائتلافات الثورية والقوى السياسية إلى جمعة سميت بجمعة «تصحيح المسار» في ٩ من سبتمبر ٢٠١١، في كل ميادين مصر، وقد رفضت الجماعات الإسلامية هذه الجمعة، ورأت أنها ستؤدي إلى الفوضى في البلاد، وأيضاً قامت بعض الحركات الإسلامية مثل الجماعة الإسلامية وحزب النور بتخوين المنظمين لهذه الجمعة، واتهامهم بمحاولة تخريب البلاد وبث الفوضى فيها، الأمر الذي أدى إلى استمرار التصدع في العلاقات بين القوى الثورية والسياسية من ناحية والحركات الإسلامية من ناحية ثانية، خاصة أن الحركات الإسلامية قد تبنت في كثير من خطاباتها التأييد المطلق للمجلس العسكري على حساب تحقيق مطالب الثورة والتي كان من أهمها: الحفاظ على الكرامة الإنسانية وعدم إعطاء أي فرصة لأي دولة وخاصة إسرائيل بالتعدي على هذه الكرامة التي استردها الشعب المصري بعد ثورة ٢٥ يناير^(٣١).

الطريق يتم بانتخاب مجلسي الشعب والشورى بعد انتخابهما هيئة تأسيسية من مائة عضو من خارج وداخل المجلسين تتولى وضع مشروع الدستور الجديد ثم يتم الاستفتاء الشعبي عليه وبذلك يكون الشعب هو الذي منح نفسه هذا الدستور. وفي هذا البيان أعلنت جماعة الإخوان المسلمين مبادئها الخمسة فيما يخص مسألة الدستور والحوار، وهي :

١- حرص الجماعة الشديد على الحوار الجاد مع كل القوى الوطنية المخلصة من أجل مصلحة مصر ومستقبلها في المرحلة الانتقالية وما بعدها.

٢- رفض الجماعة القاطع إهدار إرادة الشعب والالتفاف على نتائج الاستفتاء الشعبي الذي وافق على التعديلات الدستورية بنسبة ٧٨٪، ومن ثم فهم يرفضون أي محاولة لإصدار دستور جديد عن غير الطريق القانوني الشرعي طبقاً لإرادة الشعب.

٣- رفض السياسات والأجندات المعدة سلفاً بواسطة الحزب الوطني المنحل الذي خرّب البلاد وقتل العباد ونهب الأموال وأوصل مصر إلى حافة الهاوية.

٤- تعليق مشاركتهم في المؤتمرات الموازية في المحافظات حتى نتأكد من مصداقية القائمين على أمر هذه المؤتمرات وإعلان التوصيات الحقيقية التي انتهى إليها المتحاورون في القاهرة وليست المعدة سلفاً.

٥- إدانتهم بكل قوة الأخبار الكاذبة التي نُشرت في بعض الصحف، والتي تنسب للإخوان المسلمين موافقتهم على تأجيل الانتخابات وإعداد دستور جديد الآن عن غير الطريق الشرعي، فهم يتمسكون بالشرعية الدستورية ويرفضون الحيل والألاعيب السياسية.

إلا أن القوى العلمانية رأت ضرورة الاستمرار في الضغط على الحكومة والمجلس العسكري لإقرار مبادئ فوق دستورية، ودعت إلى مظاهرات حاشدة يوم ٨ من يوليو تحت اسم «الدستور أولاً»، إلا أنه بعد تدخلات كبيرة من جانب بعض الائتلافات الثورية التي وجدت أن هذه المليونية ستؤدي إلى مزيد من الانقسام بين القوى السياسية أدى ذلك إلى تغيير اسمها ليكون «الثورة أولاً»، وبعد تغيير الاسم وافقت جماعة الإخوان المسلمين على المشاركة بشرط ألا يكون هناك اعتصام في الميدان. إلا أن هذا لم يوقف الضغط الذي كانت تمارسه الأحزاب والقوى العلمانية حول ضرورة وجود مبادئ دستورية تلتزم بها الحركات الإسلامية، وهذا ما أدى إلى تصعيد التأزم بين الحركات الإسلامية من جانب والقوى العلمانية والائتلافات الثورية من جانب آخر، الأمر الذي أدى إلى دعوة الحركات الإسلامية إلى جمعة الانتصار للإرادة الشعبية في ٢٩ من يوليو

المطلب الوحيد ١٨ من نوفمبر ٢٠١١، والتي أدت بالفعل إلى عدم صدورها بشكل رسمي، فإن جماعة الإخوان المسلمين والحزب بشكل رسمي لم يقوما بمساندة القوى الثورية في أحداث شارع محمد محمود التي بدأت يوم ١٩ من نوفمبر بسبب فض قوات الشرطة اعتصام أهالي الشهداء والمصابين بالقوة^(٣٦)، بينما قام حزب النور بمساندة المتظاهرين من خلال التواجد الفعلي لأعضائه ومن خلال إقامة المستشفيات الميدانية. ويعود السبب في عدم مساندة جماعة الإخوان المسلمين رسمياً للثوار إلى تخوفها من اتخاذ المجلس العسكري هذه الأحداث ذريعة لتأخير الانتخابات البرلمانية أو إلغائها، في حين فضل حزب النور البقاء في مربع الثوار مستكملاً تحديه للمجلس العسكري. واستكمالاً لأحداث شارع محمد محمود التي كانت مستمرة وشارك فيها بجانب قوى الشرطة قوات من الجيش التي استخدمت القوة المفرطة في تفريق المتظاهرين إخلاء الميدان أحياناً، تمت الدعوة إلى مليونية «الإنقاذ الوطني» ٢٢ نوفمبر ٢٠١١، والتي شاركت فيها حركات ثورية وأحزاب ليبرالية، وحزب النور والدعوة السلفية والجماعة الإسلامية بينما غابت عنها جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة^(٣٧) بشكل رسمي للسبب نفسه وهو الخوف من تأخر الانتخابات البرلمانية عن موعدها المحدد. ولقد أثر ذلك على صورة جماعة الإخوان المسلمين بين الجماعات الثورية، وساهم من ناحية ثانية في الضغط على العسكري في الالتزام بموعد الانتخابات التي بدأت المرحلة الأولى في موعدها في ٢٨ من نوفمبر ٢٠١١. وفي هذه الأحداث ارتفع سقف المطالب ليصل إلى إقالة حكومة الدكتور عصام شرف وتشكيل حكومة إنقاذ وطني تقودها شخصية وطنية وقدم الثوار ترشيحاتهم التي دارت حول محمد البرادعي رئيساً للوزراء، ود. عبد المنعم أبو الفتوح وحمد بن صباحي نائبين، إلا أن تراجع الدكتور محمد البرادعي عن الأمر ورفضه مطلب الثوار فتح المجال على مصراعيه للمجلس العسكري لأن يقوم هو باختيار رئيس الوزراء والذي كان الدكتور كمال الجنزوري^(٣٨).

ما لبثت أحداث شارع محمد محمود أن تنتهي وتبدأ عملية الانتخابات التي كان ينتظرها الشعب المصري كله، حتى دخلت البلاد في موجة عنف جديدة في ١٩ من ديسمبر ٢٠١١ بدأت بإصابة المعتصمين -أمام مجلس الوزراء لمنع الدكتور الجنزوري من العمل فيه- بالتسمم واتهامهم بقيام وزارة الداخلية والمجلس العسكري أو أحدهما بالتورط في عملية التسمم بغرض فض اعتصامهم أمام مجلس الوزراء، وبدأت الاشتباكات بين الطرفين وهذه المرة كانت الاشتباكات واضحة بين المتظاهرين وقوات الجيش في أحداث عُرفت

ومع استعداد القوى السياسية للانتخابات البرلمانية، وجدت جميع القوى أنها أمام تحديين أساسيين أولهما قانون الانتخابات البرلمانية، وثانيهما التصدي لرجال الحزب الوطني. وبالتالي بدأت الدعوة إلى ضرورة إصدار قانون الغدر لمنع من أطلق عليهم «فلول الحزب الوطني» من الترشح للانتخابات البرلمانية، وبالفعل اتحدت القوى الإسلامية مع غيرها من الأحزاب السياسية حول ضرورة الضغط على المجلس العسكري لإصدار قانون الغدر ضد فلول النظام السابق^(٣٩). ومع تأخر المجلس العسكري في الاستجابة لمطالب القوى السياسية بشأن قانون الانتخابات وقانون الغدر، دعت القوى الثورية إلى مليونية يوم ٣٠ من سبتمبر سميت بـ«مليونية استرداد الثورة»، ورفعت ٩ مطالب من أهمها: ضرورة قيام المجلس العسكري بوضع جدول زمني لتسليم السلطة للمدنيين، تغيير قانون الانتخابات البرلمانية، تطبيق قانون الغدر ضد أعضاء الحزب الوطني المنحل، إلغاء حالة الطوارئ^(٤٠). وبالرغم من أهمية هذه المطالب وتلاقيها مع رغبة الأحزاب الإسلامية في تسريع عملية نقل السلطة للمدنيين فإن جماعة الإخوان المسلمين والدعوة السلفية والجماعة الإسلامية ومعها عدد من الأحزاب السياسية الأخرى مثل حزب الوفد لم تنضم لهذه المليونية وفضلت فقط التهديد بمقاطعة الانتخابات. وكان لهذا تأثير كبير على صورة الحركات الإسلامية في الشارع الثوري. ولعل هذا الموقف للحركات الإسلامية يتسق مع ميلها إلى البعد عن المشاركة في المليونيات وكسب تأييد الشارع المجتمعي: الشعب الذي سئم من المليونيات والمظاهرات. وبالتالي فضلت التصعيد الخطابي تجاه المجلس العسكري.

إلا أنه مع تنصيب علي السلمي نائباً لرئيس الوزراء بدأت قضية المبادئ فوق الدستورية تعود إلى السطح بشكل قوي من جديد وبدا وكأن الحكومة المصرية تدير الاستقطاب على الساحة السياسية بشكل يخدم الانقسامات بين القوى السياسية ويصب في مصلحة بقاء المجلس العسكري مهيمناً على الحياة السياسية في مصر. وقد تم الإعلان عن بنود الوثيقة التي شملت مادتين «سميتا بالمواد سيئة السمعة» وهما المادتان التاسعة والعاشرتان واللذان تعطيان استقلالاً للمؤسسة العسكرية عن أي رقابة وهيمنة لها على الحياة السياسية في مصر^(٤١). وقد أدى رفض الوثيقة وبنودها إلى إعادة توحيد القوى الثورية مع الحركات الإسلامية والتي هدفت بمليونية كبيرة لولم يتم سحب الوثيقة، الأمر الذي دفع السلمي إلى مقابلة ممثلي الأحزاب الإسلامية لإجراء التعديلات التي يطلبونها في الوثيقة^(٤٢).

وبالرغم من التنسيق الذي حدث بين الحركات الإسلامية وبعض القوى الثورية لجمعة «إسقاط وثيقة السلمي» أو جمعة

أحمد شفيق، الإفراج عن المعتقلين السياسيين من ثوار ٢٥ يناير، إلغاء قانون الطوارئ، محاسبة كل المسؤولين عن أحداث جمعة التطهير واعتداء قوات الشرطة العسكرية على المتظاهرين. وقد اتسمت تحركات جماعة الإخوان المسلمين إزاء المجلس العسكري بالحد من الشدائد والميل إلى طمأنته وذلك من خلال إعلانها أنها لا تريد السلطة ولن تقوم بترشيح أحد من أعضائها للرئاسة. ومع الاستفتاء على التعديلات الدستورية في ١٩ من مارس ٢٠١١ واتجاه الجماعات الإسلامية إلى الحشد للموافقة عليها وتأييدهم المطلق للمجلس العسكري، بل اعتبرت بعض القوى الإسلامية أن الموافقة على التعديلات الدستورية تمثل مؤشراً لتأييد الشعب للمجلس العسكري، وهذا بالفعل تلاقى مع رؤية قيادة المجلس العسكري للاستفتاء خاصة بعد قيام قوات الشرطة العسكرية بفض اعتصام ٢٦ من فبراير بالقوة واتجاه القوى الثورية إلى نقد المجلس العسكري وإدارته للبلاد بشكل واضح وبداية صعود شعار «يسقط يسقط حكم العسكر».

في الحقيقة، أدت نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية «بموافقة حوالي ١٤ مليوناً و١٩٢ ألفاً و٥٧٧ صوتاً بنسبة ٧٧.٢٪»^(٤٣) إلى شعور القوى الإسلامية والمجلس العسكري بارتياح شديد وأنهم لديهم قوة حقيقية في الشارع، وبالتالي لديهم شرعية ما في مواجهة القوى الثورية وباقي القوى السياسية خاصة العلمانية. وهذا ما دفع الكثير من الائتلافات الثورية والقوى العلمانية للحديث عن وجود أو احتمالية وجود تحالف ضمني بين المجلس العسكري والإخوان والسلفيين، خاصة أن كلتا الجماعتين لم تُبدِ اعتراضاً على بطل إدارة المجلس العسكري ملف محاكمات رموز النظام وقتلة المتظاهرين. وفي ٣٠ من مارس أصدر المجلس العسكري إعلاناً دستورياً من أهم ما تضمنه: هو إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية خلال ستة أشهر، وهنا بدأت القوى السياسية مسيرة العمل على صياغة قانون الانتخابات البرلمانية، وبالفعل تمكنت الأحزاب السياسية من التوافق على قانون للانتخابات البرلمانية مع المجلس العسكري، إلا أن هذا لم يمنع مطالبة العديد من الأحزاب غير الإسلامية للمجلس العسكري بتأخير موعد الانتخابات البرلمانية حتى تتمكن من تنظيم صفوفها، خاصة أنها تخشى من قدرة الجماعات والأحزاب الإسلامية بسبب تنظيمها وتواجدها في المحافظات على أن تحصل على أغلبية مقاعد البرلمان. ومع تأخر المجلس العسكري في تغيير قانون الانتخابات البرلمانية وإلغاء حالة الطوارئ وتطبيق قانون الغدر، ومع انتفاضة الشارع الثوري ضد المجلس العسكري بعد استخدامه القوة ضد المتظاهرين وفض العديد من

بأحداث مجلس الوزراء، واشتدت الاشتباكات بينهم بعد سقوط قتلى أشهرهم الشيخ عماد عفت الذي عُرف عنه التقوى والورع وذلك عندما كان يحاول إبعاد المتظاهرين عن قوات الجيش فأصيب برصاصة أردته قتيلاً. مقتل الشيخ عماد عفت وغيره أدى إلى زيادة الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الجيش، وفي هذه المرة أيضاً رفضت جماعة الإخوان المسلمين أن تقوم بمساندة المتظاهرين خوفاً من أن تؤدي هذه الأحداث إلى تعطيل عملية الانتخابات واكتفت بالقول إن الشعب قادر على وقف عبث المجلس العسكري ووزارة الداخلية. ووصفت الجماعة الإسلامية الاعتصام أمام مجلس الوزراء بأنه ليس له ما يبرره، بينما أدان رئيس حزب النور سفك دماء الأبرياء وطالب بتقديم المتسببين لمحاكمة حقيقية^(٣٩).

ومع ازدياد وتيرة العنف من جانب قوات الجيش ضد المتظاهرين إلى درجة قيام قوات الجيش بسحل الشبان وضربهم بقسوة بالغة، ازدادت المظاهرات والاحتجاجات ضد قوات الجيش في ميدان التحرير، وزاد الأمر سوءاً تعرية فتاة مصرية من قبل قوات الجيش، الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من الشباب إلى الميدان احتجاجاً على هذا الفعل غير المقبول، وتمت الدعوة إلى مليونية حرائر الثورة أو حرائر مصر يوم ٢٣ من ديسمبر ٢٠١١^(٤٠)، وقد رفضت الحركات الإسلامية المشاركة فيها، فلقد قال المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين: «لن نشارك في المليونية.. لكن لكل إنسان الحق في التظاهر والاعتصام، ونحن نثق في جدية المجلس العسكري في إدارة المرحلة الانتقالية»، وقالت الجماعة الإسلامية، في بيان، إنها لن تشارك لأن «الهدف الحقيقي من المليونية هو مزيد من الاحتكاك بالجيش مقدمة لدفع البلاد إلى الانهيار»^(٤١).

ثانياً: العلاقة مع المجلس العسكري:

خلال الشهر الأول للثورة بعد إسقاط مبارك، لم يكن دور المجلس العسكري محل نقد من جانب القوى الإسلامية، على الرغم من قيام بعض القوى الثورية في الاجتماعات المغلقة بالتنبيه لضرورة أخذ الحذر من إدارة المجلس العسكري للبلاد بعد مبارك، خاصة أن إجراءات محاكمة مبارك ورموز النظام اتسمت بالبطء الشديد. ومع فض قوات الشرطة العسكرية الاعتصام في التحرير يوم ٢٦ من فبراير بالقوة^(٤٢)، تعالت وتعددت الانتقادات الموجهة للمجلس العسكري، وأيدت جماعة الإخوان المسلمين بشكل غير رسمي القوى الثورية في تحركها ومطالبها التي أعلنتها في اجتماعها مع ممثلي المجلس العسكري في ٢٨ من فبراير ٢٠١١، والتي تضمنت بصفة أساسية: وضع جدول زمني لتحقيق المطالب، وإسقاط حكومة

وصعدت الحركات الإسلامية والقوى الثورية بشكل كبير الأمر. ومع مطلع يوم ٢٣ من نوفمبر ٢٠١١ فضت قوات الشرطة اعتصام التحرير بالقوة، الأمر الذي دفع القوى الثورية إلى العودة إلى الميدان والتصعيد ضد المجلس العسكري بشكل كبير^(٤٦).

وفي الوقت الذي دعم فيه حزب النور الثوار في الميدان، رفضت جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة النزول لمساندة المتظاهرين في الميدان وفضلت التصعيد الخطابي واتهام المجلس العسكري بدفع الدولة إلى الفوضى من أجل عدم إتمام عملية الانتخابات. وقد ساهم تواجد المتظاهرين في الميدان وضغط القوى الإسلامية في الضغط على المجلس العسكري ليعلن في بيانه «رسالة ٨١»^(٤٧) عن خارطة للطريق يسلم فيها السلطة التشريعية أولاً لمجلس الشعب الذي يقوم بدوره بانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية دون تدخل من جانب المجلس العسكري، ثم إتمام عملية انتخاب رئيس الدولة وبعدها يتنحى المجلس العسكري تماماً عن إدارة الدولة ويعود الجيش إلى ثكناته.

وتعرضت البلاد إلى أحداث عنف مشابهة في النصف الثاني من ديسمبر، وهذه المرة تدخلت قوات الجيش بشكل واضح في عمليات ضرب وسحل وقتل المتظاهرين، واكتفت جماعة الإخوان المسلمين وحزب النور بالتنديد بالأحداث واتهام المجلس العسكري برغبته في الانقلاب على استكمال عملية الانتخابات. إلا أن الانتخابات بمراحلها الثلاث تمت وحصلت الحركات الإسلامية على الأغلبية من مقاعد البرلمان، وكل هذا لا يعني أبداً أن العلاقة بين المجلس العسكري وهذه الحركات وخاصة حركة الإخوان المسلمين بدأت في الدخول في مرحلة التحالف، بل كان واضحاً أن ثمة مواجهة ستحصل يوماً ما بين الطرفين.

ثالثاً: التغييرات الداخلية في الحركات الإسلامية:

مثلت الثورة المصرية وما تلاها من أحداث تحدياً حقيقياً للحركات الإسلامية على المستوى الفكري والتنظيمي، فكل الحركات الإسلامية لم ترتب لقيام الثورة ولم تضع خطة للتعامل مع التغييرات الدراماتيكية التي يمكن أن تحدثها الثورة. وكان أهم التحديات هو التحدي المرتبط بالإجابة عن سؤال الخروج على الحاكم، والذي استطاعت بعض الحركات الإسلامية بسبب نضالها الطويل الإجابة عنه بسهولة عبر الالتحام المبكر مع الثورة مثلما كان الأمر بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين وبعض الشيوخ السلفيين المنتمين للسلفية الحركية، بينما وقفت بقية الحركات الإسلامية وعلى رأسها الدعوة السلفية موقفاً سلبياً من الثورة باعتبار أن الخروج على الحاكم أكثر ضرراً من البقاء تحت الحكم المستبد.

الاعتصامات بالقوة، هددت القوى السياسية بمقاطعة الانتخابات البرلمانية المقبلة، بالإضافة إلى دعوة القوى الثورية وعدد من القوى السياسية إلى مليونية «استرداد الثورة» ٣٠ من سبتمبر ٢٠١١ التي غاب عنها الحركات الإسلامية. دعا المجلس العسكري رؤساء الأحزاب السياسية للاجتماع بهم في الأول من أكتوبر ٢٠١١، واتفق معهم على تغيير نظام الانتخابات البرلمانية ليمسح بترشح الأحزاب على المقاعد الفردية، لكنه اتفق معهم أيضاً على العديد من البنود التي ضمنت للمجلس العسكري البقاء في السلطة حتى انتهاء الاستفتاء على الدستور الجديد والانتخابات الرئاسية والذي يعني إمكانية تواجده حتى نهاية عام ٢٠١٣^(٤٨)، بالإضافة إلى وجود بنود أخرى تسمح بسيطرة المجلس العسكري على الحياة السياسية واستمرار حالة الطوارئ والمحاكمات العسكرية للمدنيين، بالإضافة إلى اتفاق الموقعين على العمل على وضع مبادئ دستورية وضوابط اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية واعتبار هذه الوثيقة وبنودها وثيقة فوق دستورية يلتزم بها الجميع ويرعاها المجلس العسكري. وقام رؤساء الأحزاب بالتوقيع على الوثيقة التي سُميت بوثيقة العار^(٤٩)، وأدت إلى هيجان كبير داخل كل الأحزاب السياسية الموقعة عليها بلا استثناء، الأمر الذي هدد بانشقاقات كبيرة داخلها ودفع رؤساء الأحزاب إلى التراجع عن كل البنود عدا بند تغيير المادة الخامسة من قانون الانتخابات البرلمانية الذي يسمح للأحزاب بالمنافسة على المقاعد الفردية.

ومع اتجاه المجلس العسكري إلى تأخير موعد الانتخابات، واعتماد وثيقة السلمي، ظهرت بوادر الخلاف بين القوى الإسلامية من جهة وخاصة جماعة الإخوان المسلمين، والمجلس العسكري من جهة أخرى بشكل غير مسبوق؛ حيث دخل الطرفان في تصعيد خطير، وهددت الحركات الإسلامية وأحزابها بالنزول في مليونيات مستمرة لإيقاف هذه الوثيقة، وهنا اتحدت جهود الحركات الإسلامية مع القوى الثورية والتي رأت بأن هناك نية مبيتة من المجلس العسكري للبقاء في السلطة لمدة أكثر من سنتين، خاصة بعد تصريحات أحد ممثلي المجلس العسكري في برنامج تليفزيوني بإمكانية بقاء المجلس العسكري حتى ٢٠١٣ حين يتم الاستفتاء على الدستور الجديد وانتخاب الرئيس الجديد. وهنا دعت الحركات الإسلامية ومعها عدد من الائتلافات الثورية إلى جمعة الإنقاذ الوطني. وتحت الضغط الذي مارسته هذه القوى مجتمعة حاول الدكتور السلمي تعديل بعض البنود في الوثيقة لإرضاء هذه الحركات واجتمع بالفعل مع محمد سعد الكتاتني للتوافق حول تعديل البنود، إلا أنه في النهاية فشلت محاولات التهدئة،

سياسياً تابعاً لها، وأنه لابد من الفصل العضوي والتنظيمي بين الدعوة والحزب مما أثار انتقاداً كبيراً له داخل الجماعة، بالإضافة إلى إعلان نية الترشح للانتخابات الرئاسية في وقت اعتبرت فيه الجماعة أنه خرج على البيعة وعلى قرار الجماعة الذي اتخذ بشكل مبكر أثناء الأيام الأولى للثورة - وتم تأكيده بعد ذلك - بأنها لن تقوم بترشيح أحد من أعضائها للانتخابات الرئاسية.

في الحقيقة، لم يكن د. عبد المنعم أبو الفتوح هو فقط من تحدث عن فكرة ضرورة إصلاح الجماعة من الداخل، وفصل الجماعة عن الحزب، بل أيضاً أثار عدد من شباب الإخوان المسلمين - ممن شاركوا في الثورة ومثلوا الجماعة في ائتلاف شباب الثورة - هذه القضية وبشكل كبير للغاية بعد أن سُدَّت أمامهم طرق الحوار الداخلي مع قيادات الجماعة. فلقد نظم بعض شباب الإخوان مؤتمراً يوم ٢٦ من مارس ٢٠١١ تحت عنوان «رؤية جديدة من الداخل»^(٤٨)، وقد ناقش المؤتمر مجموعة من القضايا وخلص إلى اثنتي عشر توصية، أهمها:

- ١- المسارعة بالتقدم بأوراق إشهار مؤسسة أو جمعية للإخوان المسلمين إلى وزارة التضامن الاجتماعي، والحصول على الترخيص القانوني والعلني لها.
- ٢- استقلالية النشاط الحزبي إرادة وإدارة عن جميع الأنشطة الدعوية والاجتماعية والسياسية الأخرى.
- ٣- مراجعة التصريحات الخاصة بعدم السماح لأفراد الإخوان بالمشاركة في أحزاب أخرى وترك الباب مفتوحاً لمشاركة الأفراد في أحزاب أخرى لا تتعارض مع المبادئ الأساس للإسلام.
- ٤- يتم انتخاب جميع أفراد الهيئة التأسيسية، مع مراعاة وجود نسبة معتبرة من خارج الإخوان، وهم بدورهم يصوغون لوائح الحزب وبرنامجهم وينتخبون رئيسه.
- ٥- أن يتكون وكلاء مؤسسي الحزب من فردين، وأن يكونا من خارج مكتب الإرشاد تحقيقاً لاستقلالية الحزب، وأن يكون أحدهما من الشباب أقل من ٣٥ سنة.
- ٦- فتح حوار مباشر ومفتوح بين أفراد الإخوان من جميع المستويات في كل المناطق والمحافظات، من خلال عقد ندوات ومؤتمرات ولقاءات مفتوحة.
- ٧- إنشاء قسم للشباب يهتم بقضايا الشباب بعد سن الجامعة وتوفير المعلومات والدراسات لدعم مراكز اتخاذ القرار للجماعة.

لم تكن هذه القضية فقط هي القضية الفكرية الوحيدة أمام الحركة الإسلامية، إذ برزت فكرة الديمقراطية وقبول الشعب من منطلق كونه مرجعية لاختيار الحاكم، كانت من القضايا الكبرى التي واجهت الحركات الإسلامية، ففي حين اعترفت جماعة الإخوان المسلمين بالديمقراطية وألياتها (الانتخابات الحرة النزيفة) لتداول السلطة، وبالتالي فإن الأغلبية (الشعب) لديها الحق في اختيار من يمثلها في البرلمان وهي التي تختار رئيس الدولة كل فترة زمنية محددة، وظهرت تلك القناعات من خلال مراجعات الجماعة التي تمت بشكل مبكر في نهاية التسعينيات. لكن لم يكن ذلك واضحاً أبداً في الحركة السلفية التي دخلت إلى الحياة السياسية دون مراجعات واضحة لفكرها القائم على رفض المشاركة السياسية بالكلية، واعتبار الديمقراطية كفرةً ونموذجاً غريباً لا يمكن الاعتداد به، وبالتالي لا يوجد ما يوضح لنا ما إذا كان هناك اعتراف بفكرة تداول السلطة وبمرجعية الشعب في اختيار الحاكم أيًا كانت صفاته.

أيضاً تبلورت قضية ثالثة: وهي كيفية النظر إلى منصب رئيس الدولة، هل يمثل هذا المنصب منصباً إدارياً يمكن للجميع التنافس عليه، وأقصد هنا بالجميع كل المصريين: نساء ورجالاً، مسلمين وغير مسلمين؟ أم أنه يمثل إمام الأمة أو خليفة الأمة؟ وهذا يفتح الباب للنقاش حول قضية الولاية على المسلمين وبالتالي لا يجوز للمرأة ولا للاقباط المصريين التنافس على هذا المنصب.

رابعاً التحرك من الدعوي إلى السياسي: فكما تبين، قامت الحركات الإسلامية الأساس؛ جماعة الإخوان المسلمين، الدعوة السلفية، الجماعة الإسلامية بتشكيل أذرع سياسية لها؛ إذ أنشأت جماعة الإخوان المسلمين حزب الحرية والعدالة، وأسست الدعوة السلفية حزب النور، كما أنشأت الجماعة الإسلامية حزب البناء والتنمية. وقد كان للتحرك من الدعوي إلى السياسي تأثير بالغ على التنظيمات، حيث ثار التساؤل حول: إلى أي مدى يمكن لجماعة دعوية عملت في الدعوة والتربية أن تنشئ كياناً سياسياً؟ لأن العمل الدعوي ومتطلباته يختلف كلية عن العمل السياسي واستحقاقاته، والذي قد يدفع إلى برامج عالية والانتقال في الخطاب من الخطاب الدعوي إلى الخطاب السياسي ووضع السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وقد أثر التحرك من الدعوي إلى السياسي على التنظيمات نفسها: ففي جماعة الإخوان المسلمين أثار الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح قضية ضرورة فصل الجماعة عن الحزب وبالتالي لا يصح أن تنشئ جماعة دعوية حزباً

وأداة للحفاظ على تنظيمه في الريف ولكسب الأصوات في المعارك السياسية (وهذا ما حدث في الانتخابات البرلمانية الأخيرة) بالإضافة إلى الضغط القادم من الجماعات السلفية التي تستخدم الشعارات الدينية للمزايدة على جماعة الإخوان. ومن شأن تلك الضغوط أن تؤدي إلى:

١- الاتجاه إلى المحافظة في الرأي أو الجمود على المواقف وعدم الاستعداد والجرأة على التجديد والاجتهاد، رغم ضرورة ذلك وأهميته والحاجة إليه.

٢- عدم القدرة على الابتكار في أساليب العمل السياسي والذي يتطلب مهارات تختلف عن المهارات الدعوية وبالتالي قد يترتب انسداد في الأفق السياسي، وميل إلى المحافظة عنه إلى الجراءة خاصة أن الثورة وتجلياتها تدفع جميع الحركات الوطنية إلى ضرورة الجرأة في الطرح والفعل معاً لمواجهة التحديات وفي مقدمتها الدولة العميقة.

كذلك، فإن عدم فك الارتباط بين الدعوى والسياسي سوف يؤثر من ناحية أخرى على العمل المجتمعي والتربوي الذي تقوم به الجماعة والذي يعد مطلوباً نشره في المجتمع في هذه المرحلة من الثورة بعد قيام نظام مبارك بتفكيك منظومة القيم في المجتمع ونشر ثقافة الفساد والرشوة والمحاباة والانحطاط الأخلاقي.

أما بالنسبة لمدرسة الدعوة السلفية بالإسكندرية، ففي البداية أعلنت الدعوة السلفية قيامها بتأييد الإخوان وحزبها باعتبارها لم تغير موقفها من العمل السياسي، وقد نشرت مقالة للشيخ ياسر برهامي وهو من قادة الحركة في مجلة صوت الدعوة بعنوان «السلفية ومناهج التغيير»، والذي رفض فيها كلا من التغيير من خلال الانتخابات البرلمانية، والتغيير من خلال الوسائل العنيفة، وقدم ما أسماه منهج الدعوة السلفية في التغيير الذي يقوم على ركائز ثلاث. الركيزة الأولى هي «الدعوة إلى الإيمان بمعانيه وأركانه ومفهومه الشامل» بما في ذلك توحيد الربوبية والألوهية والكفر بالطاغوت ومحاربة كل صور الشرك والإيمان بالملائكة والكتب والرسول واليوم الآخر والقضاء والقدر، واتباع السنة ومحاربة البدعة، وذلك بكل الطرق كالخطبة والدرس الجامع والكتاب والنشرات العامة وقوافل الدعوة وغير ذلك. يلي ذلك ركيزة «إيجاد الطائفة المؤمنة» على منهج أهل السنة والجماعة و«الساعية للحصول على أسباب القدرة فيما تعجز عنه في الحال»، مع الاهتمام بالعلم على كل المستويات، ومراعاة المصالح والمفاسد وفق قيم الشريعة كالأجانب الاجتماعية فضلاً عن السعي إلى إيجاد نظام المال الإسلامي البعيد عن الربا، وتربية الأمة على روح الجماعة وإقامة الجهاد في سبيل الله طالما وُجدت مقوماته وشروطه والسعي إلى أسبابه

٨- تبني عقد مؤتمرات نوعية في المجالات المختلفة كالإعلامية والتربوية والدعوية والاجتماعية بحضور المتخصصين من داخل وخارج الإخوان.

٩- تشكيل لجنة متابعة وتطوير في كل المحافظات بمشاركة واسعة لشباب الإخوان تتبنى ملف آليات تطوير الجماعة وتتابع نتائج مؤتمرات الشباب.

وقد أدى هذا المؤتمر إلى شرح حقيقي بين قيادات الجماعة والشباب الداعي له، واتسعت هوة الخلافات بين الجانبين بشكل كبير عندما قرر شباب الإخوان الأعضاء في ائتلاف الثورة الدعوة والمشاركة باسم الجماعة في مليونية ٢٧ مايو (٢٠١١)^(٤٩) التي كانت تحت عنوان «جمعة الغضب الثانية»، الأمر الذي دفع بالجماعة إلى الإعلان أن ليس لها ممثلين في ائتلاف شباب الثورة، رافعة بذلك غطاء تأييدها للشباب الأعضاء في الائتلاف. واستمر الخلاف حتى تم فصل معظم هؤلاء الشباب من الجماعة^(٥٠) بشكل نهائي خاصة بعد تصميمهم على مخالفة قرار الجماعة الذي يمنع أعضاء الجماعة من تشكيل أحزاب أخرى أو الانضمام إلى أحزاب أخرى غير حزب الجماعة «حزب الحرية والعدالة». وهنا نجد أن جماعة الإخوان المسلمين رأت في خروج هؤلاء الشباب على قرارات الجماعة تحدياً للتنظيم بأسره، وبالتالي ورغبة في الحفاظ على تماسك التنظيم -رغم ما يعتريه من مشكلات تنظيمية، بالإضافة إلى استمرار سياسة السرية- رأت الجماعة أن التضحية بهؤلاء الشباب هي أسلم الطرق وأفضلها في مواجهة الأسئلة النقدية التي طرحوها على قيادات التنظيم. وعلى الجانب الآخر، وفي ضوء قيام هذه المجموعة من الشباب بالإعلان عن تأسيس حزب سياسياً تثار أسئلة من قبيل: إلى أي مدى سيكون نشاط هؤلاء الشباب الذين عملوا داخل الجماعة فترة زمنية ليست بالقصيرة مختلفاً عن الجماعة؟ وهل سيتحركون في عملهم التنظيمي الجديد بفكر يختلف عن فكر الجماعة؟ هل سيستطيعون طرح نموذج جديد أو مشروع، أم أنهم سيكونون فقط معارضين لفكر الجماعة وأسلوب عملها؟

أيضاً هناك تحدٍ آخر يرتبط بقضية التحرك من الدعوي إلى السياسي، وهو تأثير «ترييف» الجماعة بمعنى الاتجاه إلى توسيع التنظيم في الريف -والذي تم خلال فترة حكم مبارك وأدى إلى سلفنة قواعد الإخوان^(٥١) أي اقتراب أعضاء الجماعة من فكر السلفيين عنه للفكر الإخواني- على الخطاب والعمل السياسي، وهذا يعني اتجاهاً متزايداً في الضغط من الأسفل -السلفي- على الأعلى بشكل قد يؤدي إلى إرغام تنظيم الإخوان على استخدام قضية الهوية الإسلامية شعاراً

بمعايش الناس وأولوياتهم وفهم التنوعيات الموجودة في المجتمع؛ الدينية والعرقية والجنسية والثقافية وبالتالي تطوير خطابات سياسية واقتصادية ترتبط بتلك الطبيعة.

كذلك من الملاحظ أن هناك ظاهرة انشطارية ترتبط بالحركة السلفية بشكل عام، حيث نجد الكثير من الأحزاب والحركات والائتلافات التي تنتمي للفكر السلفي (حزب الفضيلة، حزب الأصالة، حزب الإصلاح، الجبهة السلفية، ائتلاف شباب مصر الإسلامي، ائتلاف دعم المسلمين الجدد، سلفيو كوستا)، يعلن بعضها اختلافه مع حزب النور أو الدعوة السلفية ليكون على يمين الدعوة والحزب متخذاً فكراً أكثر تشدداً أو على يسارها مقرباً من جماعة الإخوان المسلمين.

الخاتمة:

هذه الورقة حاولت القيام برصد أمين لمواقف الحركات الإسلامية الرئيسية من الثورة والأحداث والفاعلات السياسية والثورية والعسكرية، كما حاولت إثارة مجموعة من التساؤلات بشكل ضمني وبشكل واضح أحياناً أخرى حول موقف الحركات الإسلامية من عدد من القضايا المهمة والملحة، ويبقى لنا في هذه الخاتمة أن نسلط الضوء على بعض التحديات التي ستواجه الحركات الإسلامية خاصة أن هناك بوادر لحصول الحركات الإسلامية (ممثلة في أحزابها) على أغلبية مقاعد داخل البرلمان:

١- قضية المشاركة أو الشراكة فيما بين التيارات الإسلامية ومع التيارات غير الإسلامية: وهنا نثير التساؤل حول مدى استعداد الحركات الإسلامية للعمل المشترك مع التيارات الأخرى لمواجهة الدولة العميقة وتكثفها ضد الثورة والتغيير في المجتمع المصري والذي سيؤثر حتماً على التغيير في المنطقة العربية ككل، وهو التغيير الذي يستوجب الخروج من دائرة الثقة إلى دائرة الكفاءة ومن دائرة السرية إلى دائرة العلنية، ومن دائرة الروابط الأخوية التنظيمية الضيقة إلى الروابط الوطنية الواسعة. وبالتالي، هل ستقبل الحركات الإسلامية أن تُوضع مشاريعها للنهضة على منصة الوطن بدلاً من منصة التنظيم أو الحركة أو الجماعة؟، وعلى الجانب الآخر، هل ستقبل القوى السياسية غير الإسلامية بتواجد الحركات الإسلامية في الحكم وستعترف بشرعية حصولها على الأغلبية في البرلمان؟ وهل ستتبع سبيل العمل المشترك سبيلاً لمواجهة التحديات التي تطرحها الفترة الانتقالية على جميع الأصعدة، أم أنها ستتجه إلى العمل على إفشال تجربة حكم الحركات الإسلامية خوفاً منها سواء بشكل حقيقي أو بشكل مفتعل؟

عند العجز عنه»، «وتعليم الناس لزوم التحاكم إلى الشرع برد موارد النزاع إلى أهل العلم الذين يجب وجودهم والسعي إلى إيجادهم في كل مكان لفض الخصومات وفق الكتاب والسنة بعيداً عن القوانين الوضعية الطاغوتية». أما الركيزة الثالثة، فهي «كيفية التمكين»، أي كيفية إقامة دولة الإسلام، وهذا شأن إلهي، أثبت تاريخ الإسلام أن له وسائل متعددة؛ لأن التمكين «منة من الله ووعد غايته تحقيق العبودية لله -للفرد وللأمة- والأخذ بالأسباب المقدورة لنا واجب علينا والنصر من عند الله لا بالأسباب»^(٥٢).

إلا أنه وتحت ضغط عدد من الشخصيات السلفية ومن أبرزهم د. عماد عبد الغفور لأسباب تتعلق بمواتاة اللحظة، وبضرورة وجود ذراع سياسية للدعوة السلفية لحماية الهوية وتطبيق الشريعة تم إنشاء حزب سياسي هو «حزب النور». وكانت القضية الأولى الشاغلة للحزب هي قضية الحفاظ على هوية الدولة المصرية الإسلامية حيث يرون في أنفسهم الحماية الحقيقيين لهذه الهوية، ومع بداية إنشاء الحزب ظهر بشكل جلي تدخل شيوخ الدعوة السلفية في شؤون الحزب، حتى إن الشيخ ياسر برهامي قال «الحزب ابن الدعوة ولا يمكن للابن أن يخرج عن طاعة أبيه»^(٥٣). وهذا الأمر يطرح لنا إشكالية ثنائية الشيخ والسياسي، وهل من حق الشيخ التدخل في عمل السياسي لضبطه؟ وما حدود التدخل؟، وهل يمثل الشيخ سلطة فوقية أم أنها ندية تقوم على التشاور والمشاركة؟. في الحقيقة، مع العمل السياسي لحزب النور وجدنا أن اختلافاً بدأ يلوح في الأفق خاصة بعد تصريحات من عدد من شيوخ الدعوة «مثل الشيخ عبد المنعم الشحات» حول الموقف من الثقافة والتماثيل والسياسة والتي رأى أعضاء الحزب أنها تؤثر سلباً على صورة الحزب، الأمر الذي دفع بهم للحديث عن وجود فصل بين الدعوة والحزب. وهذا في الحقيقة يطرح إمكانية حدوث مشكلة في المستقبل بين مشايخ الدعوة الذين يرون أن الحزب لا يجوز له أن يخرج على طاعة الدعوة، وبين قيادات الحزب التي ترى أن عملها الحزبي يتطلب مقتضيات تفرضها البيئة السياسية والواقع المركب.

تطرح العلاقة بين الدعوي والسياسي ثنائيات أخرى مثل^(٥٤): ثنائية الثقافة الشرعية والثقافة الحديثة: وهي تشير إلى: ثقافة الفتوى إزاء ثقافة القانون، ثقافة الدعوة إزاء ثقافة الأمر الواقع، ثقافة الشيخ إزاء ثقافة الخبراء. فالواقع السياسي يتطلب الانفتاح المستمر على المعارف والعلوم وعلى الخبرات الخارجية وبالتالي إمكانية الاستعانة بالخبراء من خارج الجماعة السلفية. وأخيراً ثنائية جمهور المسجد والجمهور الأوسع: فالانخراط في السياسة يعني ضرورة الاهتمام بمسائل أخرى غير المسائل الدينية بمعناها الضيق، فهي تتطلب الاهتمام

يكون لزاماً على الحركات الإسلامية أن تعي جيداً الاختلاف بين كونها معارضة وبين تحولها لأن تكون أغلبية داخل البرلمان أو تقلدها للسلطة التنفيذية إذا ما حدث ذلك.

الهوامش:

(١) مقابلة مع محمد عباس، كان أحد شباب الإخوان وانفصل عنهم بعد الثورة، ١ يونيو ٢٠١١.

- مقابلة مع إسلام لطفي، كان أحد شباب الإخوان وتم فصله من الجماعة بعد الثورة، ١٥ يوليو ٢٠١١.

(٢) عصام العريان، يوميات الثورة ١، موقع إخوان أون لاين، عدد ٢ فبراير ٢٠١١.

<http://www.ikhwanonline.com/new Article.aspx?ArtID=79311&SecID=390>

- عزت محمود، بيان الإخوان حول الموقف التونسي بعد الإطاحة بـ «بن علي»:

<http://www.youtube.com/watch?v=D63druQ0DWs>

(٣) مقابلة مع محمد عباس، مرجع سابق .

(٤) عصام العريان، يوميات الثورة ٢، موقع نافذة مصر، عدد ٨ مارس ٢٠١١.

http://www.egyptwindow.net/Article_Details.aspx?News_ID=11489

(٥) منهم: د.عصام العريان، د.محمد سعد الكتاتني، ود.محيي حامد، ود.مصطفى الغنيمي، ود.محمود أبو زيد، وم.سعد الحسيني، ود.محمد مرسى، والأستاذ سيد نزيلي، ود.أحمد دياب، وصبحي صالح، ود.حمدي حسن:

<http://ar.wikipedia.org.wiki>

(٦) عصام العريان، يوميات الثورة (٤)، موقع جريدة السبيل، عدد ٤ أبريل ٢٠١١:

<http://www.assabeel.net/studies-and-essays-assabeel-essayists/37231->

(٧) يسري العزباوي، موقف الإخوان المسلمين والقوى السياسية المحجوبة عن الشرعية، في: ثورة ٢٥ يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية، عمرو هاشم ربيع (تحرير)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، ٢٠١١، ص ٤٧، ٤٨.

(٨) «انطلاقاً من تمسكنا بديننا وشعورنا بالمسئولية تجاه بلادنا وحرصاً على مصلحتها، وتقديماً وتغليباً لأمن العباد

٢- العلاقة بين الدعوي/الديني والسياسي: حيث ما يتصل بذلك من غلبة الديني على السياسي، بينما الأول يغلب عليه منطلق الفتوى، والثاني-السياسي- يراعي مقتضيات الأمر الواقع. فالديني والدعوي يملك لغة خطاب تختلف إلى حد كبير، وتتميز عن لغة الخطاب السياسي الذي يتعلق بحاجات الناس ومعاشهم، فلغة الأول ترتبط بالحلال والحرام، ونجد مؤشرات في الحالة الإفتائية التي برزت بشدة في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة لحكم مبارك وامتدت في فترة ما بعد الثورة -حتى أصبح الناس يسألون الشيوخ حول لمن يعطون أصواتهم^(٥٥). هذه الأمور من الخطورة بمكان، لأنها تتعلق بالمتغير -بل المتغير السريع- وليس بالثابت، فهي تتعلق بمسائل تربوية وكذلك تتصل بقضايا وعمليات اقتصادية، وسياسية، ولا يعني ذلك أن تستقل بالكلية عن الدين وإنما نشير إلى أن لها متطلبات بصفتها عمليات ممتدة تتعلق بموازين المصالح والمفاسد أو بحالات الضرر والنفع ربما أكثر من حاجتها لأحكام ناجزة تتعلق بالحلال والحرام.

أيضاً قضية تدين السياسة تدفع الحركات الإسلامية إلى الدخول في مواجهة بينهم حول من يمثل الإسلام، أو من يمثل الإسلام الحقيقي: وبالتالي كان هناك خطابات بل فتاوى حول تحريم التصويت للحزب كذا: مثال الفتاوى التي صدرت عن شيوخ سلفية بعدم التصويت لحزب الحرية والعدالة «الإخوان» باعتبار أن قائمتهم تضم أحزاباً ليبرالية علمانية معادية للإسلام، وتضم مسيحيين، على الجانب الآخر عملت جماعة الإخوان على تأكيد التزامها الديني ونُشر أن تحالفها هو من قبيل «حلف الفضول» لخدمة الصالح العام.

هذه الإشكالية في الحقيقة توضح لنا الاختلاف الإسلامي-الإسلامي بشكل كبير وتشكك في الأطروحة التي نتحدث عن وحدوية القوى الإسلامية في المجال السياسي: إذن هنا نتحدث عن حدوث نوعين من التنافس بين الحركات الإسلامية: التنافس الديني حيث من يفرض نمط التدين، والتنافس السياسي، بمعنى آخر هذه القضية تجعل التنافس ليس سياسياً بل حول «من لديه الفهم الصحيح للإسلام».

٣- النموذج أو المشروع السياسي والاقتصادي: هنا تثار إشكالية «وجود المشروع»، أو النموذج، بمعنى آخر: هل تقدم الحركات الإسلامية «مشروعاً أو نموذجاً إسلامياً حقيقياً لإدارة الحياة المجتمعية والاقتصادية: أم أنه مشروع خطابي فقط.. وبالتالي قد يعزو البعض فشل الحركات الإسلامية وأحزابها في تقديم مشروع اقتصادي وسياسي، وإحداث تغيير ايجابي بعد توليها الحكم في بلدانها إلى فشل الإسلام نفسه؟ وهنا

http://www.youtube.com/watch?v=gF_pcKbdFwY

اعتراضات على تشكيل لجنة تعديل الدستور

<http://www.ahram.org.eg/The%20First/News/62168.aspx>.

(21) <http://www.elthwed.com/vb/>.

(٢٢) بوابة الأهرام تنشر نص مبادرة الإخوان لإعادة بناء مصر، بوابة الأهرام، ١٦ مارس ٢٠١١،

<http://gate.ahram.org.eg/News/50104.aspx>

(٢٣) التحالف الديمقراطي، موقع مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي،

<http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2011/11/09/>.

يضم التحالف كلا من: حزب الحرية والعدالة، حزب الكرامة، حزب غد الثورة، حزب العمل، حزب الإصلاح والنهضة، حزب الحضارة، حزب الإصلاح، حزب الجيل الديمقراطي، حزب مصر العربي الاشتراكي، حزب الأحرار، حزب الحرية والتنمية.

للمزيد انظر:

<http://ar.wikipedia.org/wiki/>

(٢٤) مليونية ٨ أبريل ٢٠١١،

<http://www.youtube.com>

(٢٥) بيان الدعوة السلفية بالإسكندرية حول مليونية التطهير والمحكمة:

(٢٦) الأعلى يجتمع بالأحزاب ومرشد الإخوان، صحيفة الشروق، العدد ٧٦٥، ٧ مارس ٢٠١١، ص ٣.

- فهمي هويدي، جدل في الاتجاه الغلط، ١٤ مارس ٢٠١١،

http://fahmyhoweidy.blogspot.com/2011/03/blog-post_14.html

(٢٧) الجمل في مؤتمر صحفي: لجنة الوفاق الوطني تبدأ عملها أواخر الأسبوع القادم، موقع مصر، ١٢ مايو ٢٠١١،

<http://www.masress.com/elakhbar/37274>

- الخميس: الجلسة الثانية لمؤتمر الوفاق الوطني، موقع مصرأوي، ٢٤ مايو ٢٠١١،

http://www.masrawy.com/news/egypt/politics_2011/may/24/yehia_wefak.aspx

والبلاد في هذه الفترة العصبية، وتفويئًا لمقاصد الأعداء التي تهدف إلى نشر الفتن نرى عدم المشاركة في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير... إلخ».

www.anaslafy.com

(9) <http://www.anaslafy.com/play.php?catsmktba=23941>

(10) <http://www.youtube.com/watch?v=POdcGwXG24k>

(١١) أجاب الشيخ في إجابة طويلة عن سؤال وُجّه له حول خروج المتظاهرين عن الحاكم بأنه «يجوز أن تكون مع المتظاهرين ليس من باب الخروج على الحاكم ولكن من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.....»، وبالإضافة إلى ذلك قام الشيخ محمد عبد المقصود بإلقاء الخطب في التحرير يشد من أزر الناس ويطلب منهم الصمود، وكذلك يحثهم على الاستمرار في التظاهر حتى تتحقق مطالبهم ويؤكد لهم أن خروجهم هذا ليس مخالفًا للدين فهم يغيرون المنكر.

(١٢) طالب الشيخ نشأت أحمد الرئيس المخلوع مبارك بأن يتقي الله وأن يرحل ويتخلى عن المطالم،، وقال «إن ما يحدث في مصر هو تدبير الله لأمتة وللمظالم من عباده» للمزيد خطبة الشيخ نشأت أحمد بتاريخ ٤ من فبراير ٢٠١١:

<http://www.youtube.com/watch?v=zhx19PeImHA>

(١٣) وقد تم تصنيفه من شيوخ السلفية المستقلين.

(١٤) تعليق لقناة العربية الخميس ٣ من فبراير ٢٠١١.

(15) <http://azharitv.net/index/splash>

(١٦) للمزيد برجاء مراجعة موقع الجماعة الإسلامية:

<http://www.egyig.com/Public/articles/scholars/13/96664750.shtml>

(١٧) للمزيد: الموقع الرسمي للطريقة العزمية:

<http://www.islamwattan.com>

(18) <http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/>

(19) www.marefa.org/index.php/

(٢٠) اعتراض بعض القوى السياسية على تشكيل لجنة تعديل الدستور:

<http://www.marefa.org/index.php/>

مانشت: اعتراض أقباط المهجر على تشكيل لجنة تعديل الدستور:

وأراضيه واجب مقدس، والتجنيد إجباري، وينظم القانون التعبئة العامة، كما ينظم القانون العسكري ويحدد اختصاصاته، ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى يختص بالنظر في كل ما يتعلق بالشؤون الخاصة بها والميزانية المتعلقة بشؤون التسليح، ويؤخذ رأيه وتنص في التشريعات الخاصة بالقوات المسلحة قبل إصداره، ورئيس الجمهورية هو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع هو القائد العام لها.

أما المادة ١٠ فنصت على: «أن ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع والأمن القومي الوطني، يتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، كما يختص بنظر ميزانية القوات المسلحة، على أن يتم إدراجها رقمًا واحدًا في موازنة الدولة، ويحدد القانون تشكيل مجلس الدفاع والأمن القومي واختصاصاته الأخرى، ويعلن رئيس الجمهورية الحرب بعد أخذ رأي مجلس الدفاع والأمن القومي وموافقة مجلس الشعب.

ننشر النص الكامل لوثيقة السلمي، موقع اليوم السابع، ١٦ نوفمبر ٢٠١١:

<http://www.youm7.com News.asp?NewsID=533327>

(٣٥) مناورات الساعات الاخيرة، موقع المصري اليوم، ١٥ نوفمبر ٢٠١١:

<http://today.almasryalyoum.com/default.aspx?IssueID=2320>

القوى المشاركة في المليونية هي أحزاب التحالف الديمقراطي وحركة «شباب ٦ أبريل» وجماعتنا الإخوان المسلمين والدعوة السلفية، وأحزاب «النور» و«الأصالة» و«النهضة» و«الريادة»، و«التيار المصري».

التحالف والاسلاميون: مليونية اليوم «ثورة ثانية»، موقع المصري اليوم ١٨ نوفمبر ٢٠١١:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=317814>

(٣٦) بدأ فض الاعتصام بالقوة من قبل قوات الشرطة الساعة ١١.٠٠ صباحًا، الامر الذي أدى إلى توافد القوى الثورية للميدان لمساندة اهالى الشهداء والمصابين، وتحول الأمر بعد ذلك إلى مواجهات بين الثوار والمتظاهرين والشرطة في شارع محمد محمود وهو الشارع المؤدي إلى وزارة الداخلية.

أيضاً شارك الكثير من شباب جماعة الإخوان المسلمين بشكل مخالف لقرارات الجماعة في الميدان.

(٢٨) بيان عن الإخوان المسلمين: مؤتمر الوفاق الوطني يعد التفاتاً عن إرادة الشعب لهذا اعتذرنا عنه

http://www.egyptwindow.net news_Details.aspx?News_ID=12689

(٢٩) الإخوان والسلفيون والجماعة الإسلامية: «المليونية» دفاعاً عن الهوية وضد المبادئ فوق الدستورية، موقع المصري اليوم، ٢٩ يوليو ٢٠١١،

<http://today.almasryalyoum.com article2.aspx?ArticleID=305476>

(٣٠) الحكومة تفشل في إقناع القوى الثورية بالتراجع عن مليونية «في حب مصر»، موقع المصري اليوم، ٩ أغسطس ٢٠١١.

(٣١) الإسلاميون يتهمون القوى السياسية وحركة ٦ أبريل بنشر الفوضى.. ويؤكدون أن اقتحام السفارة نتيجة طبيعية لجمعة «تصحيح المسار».. ورئيس حزب النور السلفي: ما حدث خطة منظمة لنشر الفوضى، اليوم السابع، ١٢ سبتمبر ٢٠١١

<http://www2.youm7.com News.asp?NewsID=491418>

(٣٢) نجوان الأشول، الأداء الانتخابي للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية: بالتركيز على حزب الحرية والعدالة وحزب النور، ورقة مقدمة لمؤتمر: «الانتخابات التشريعية المصرية الأولى عقب ثورة ٢٥ يناير: دلالات المسار، والسياق، والنتائج»، ٢٨-٢٩ فبراير ٢٠١٢، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- الأحزاب تطالب بالعزل السياسي وإلغاء المادة ٥ في قانون الانتخابات، موقع صحيفة الأهرام، ٢٩ سبتمبر ٢٠١١،

<http://www.ahram.org.eg/The%20First/News/103896.aspx>

- الحرية والعدالة يطالب بسرعة العزل السياسي للفلول، موقع إخوان أون لاين، ١٣ أكتوبر ٢٠١١،

<http://www.ikhwanonline.com/new/>

[Article.aspx?ArtID=93079&SecID=250](http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=93079&SecID=250)

(٣٣) الثورة تسترد ثوارها، جريدة الشروق أعداد ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، سبتمبر ١ أكتوبر ٢٠١١.

(٣٤) المادة ٩ بعد التعديلات، تنص على أن: «الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة، وهي ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها والحفاظ على وحدتها، ولا يجوز لأي هيئة أو جماعة أو حزب إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، والدفاع عن الوطن

(٤٥) صفحة احنا سلفيين التحرير:

<https://www.facebook.com/TahrirSalafis/posts/257520017623433>

صفحة نرفض وثيقة العار: الشعب صاحب القرار:

<https://www.facebook.com/PeopleofEgypt/notes>

(٤٦) إسلاميون يتهمون العسكري بتدبير مؤامرة لإلغاء الانتخابات، موقع جريدة الشروق ٢٣ نوفمبر ٢٠١١:

<http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?id=ab528d30-d4f4-4ee5-8455-87aa72e6f0e7>

(٤٧) المجلس العسكري: لا نسعى لإطالة الفترة الانتقالية ولن نسمح بعرقلة التحول الديمقراطي، بوابة الأهرام ٢٠ نوفمبر ٢٠١١،

<http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/70/>.

(٤٨) شاهد عيان: الباحثة نجوان الأشول.

– شباب الإخوان يرفضون تحويل الجماعة لحزب ويؤكدون: السرية تقتل الإبداع، موقع مصرراوي، ٢٦ مارس ٢٠١١.

(٤٩) الإخوان تنسحب من ائتلاف الثورة بعد مشاركة ممثليها في جمعة الغضب الثانية، موقع البديل، ٢٩ مايو ٢٠١١.

(٥٠) وبعضهم الآخر قدم استقالته، ومجموعة ثالثة تم تجميد عضويتها في الجماعة.

(٥١) أول من تحدث عن ظاهرة سلفنة الإخوان هو الباحث حسام تمام الذي وافته المنية بعد أشهر من قيام الثورة.

(٥٢) موقع طريق الإسلام:

<http://ar.islamway.com/book/672>

(٥٣) انظر لقاء الشيخ ياسر برهامي، «السلفيون من المقاطعة السياسية إلى المشاركة»، موقع إسلام أون لاين، ٢٠ أبريل ٢٠١١، متاح على موقع صوت السلف:

<http://www.salafvoice.com/article.php?a=5290>

(٥٤) مناقشة مع الأستاذ هشام جعفر، مدير مؤسسة مدى للتنمية الإعلامية.

(٥٥) سؤال حول: هل يجوز إعطاء الصوت لحزب الحرية والعدالة وهي تحالف مع الليبراليين؟

حول فتوى التحالف مع الليبراليين والعلمانيين، موقع صوت السلف:

<http://www.salafvoice.com/article.php?a=6039>

وقد تواجد أعضاء حزب النور والدعوة السلفية بشكل مكثف في الميدان طيلة هذه الأحداث.

شاهد عيان، الباحثة نجوان الأشول، ١٩ نوفمبر ٢٠١١. أيضاً:

موقع المصري اليوم، ٢٠ نوفمبر ٢٠١١:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=317999>

موقع المصري اليوم ٢١ نوفمبر ٢٠١١:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=318113>

موقع المصري اليوم ٢٢ نوفمبر ٢٠١١:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=318259>

(٣٧) دماء الثورة الثانية تدفع ثمن أخطاء العسكري، موقع المصري اليوم ٢٣ نوفمبر ٢٠١١:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=318441>

(٣٨) شاهد عيان على الأحداث: الباحثة نجوان الأشول.

وأيضاً: العسكري يبحث عن منقذ.. والتحرير يبحث عن زعيم، موقع المصري اليوم ٢٤ نوفمبر ٢٠١١:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=318523>

(٣٩) معركة دامية على جثة مصر، موقع المصري اليوم، ١٨ ديسمبر ٢٠١١:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=321426>

(٤٠) شارك في هذه المليونية العديد من الفتيات المنتميات إلى جماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى العديد من شباب الإخوان أيضاً ولكن خروجاً على قرار الجماعة.

شاهد عيان: الباحثة نجوان الأشول: إحدى من دعين ونظمن لهذه المليونية.

(٤١) مليونية الحرائر، موقع المصري اليوم، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=322039>

(٤٢) أحداث فض اعتصام فجر ٢٦ فبراير ٢٠١١:

http://www.youtube.com/watch?v=ixOP2F_hcRU

(٤٣) نتائج الاستفتاء، موقع استفتاء مصر:

<http://www.referendum.eg/referendum-results.html>

(٤٤) خريطة طريق لانتقال السلطة يقرها اجتماع العسكري مع ١٣ حزباً، جريدة الشروق، العدد ٩٧٤، ٢ أكتوبر ٢٠١١، ص ١.